مجلة المختار للعلوم الإنسانية 05 (1): 141-174، 2007

Research Article

Open Access

موقف النقاد من حديث من اختلط وله رواية في الصحيحين

بدر الدين محمد جعفر [1]*

الجامعة الاسمرية للعلوم الإسلامية

Doi: https://doi.org/10.54172/tcjypy59

المستخلص : يتناول المقال أحد الجوانب التي اهتم بها علماء الحديث، وهو مسألة الاختلاط بين رواة الحديث. وقد خصصت الدراسة لمن وصفوا بالارتباك العقلي من الرواة في الصحيحين. وسنوضح أولاً مفهوم الاختلاط واهتمام العلماء بدراسته. وبعد ذلك سيتم عرض تحليل لموقف النقاد من أحاديث المختلط.

الكلمات المفتاحية: الصحيحين، الاختلاط، الأحاديث، رواة الحديث

Critics' opinion on the mentally disturbed narrator who has a *hadith* in the Two Sahihs

Badr al-Din Muhammad Jaafar

Asmariya University of Islamic Sciences

Abstract: The article deals with one of the aspects that hadith scholars have been concerned with, which is the issue of mental confusion among hadith narrators. The study is devoted to those who were described as having mental confusion on the two Sahihs. It will first clarify the concept of mental confusion and the interest of scholars in studying it. Next, an analysis of the position of critics regarding the hadiths of those described as mentally disturbed will be presented.

Keywords: the two Sahihs, mental confusion, hadiths, hadith narrators

The Author(s) 2023. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، واشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

" يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حقّ تُقاته ولا تموتُنّ إلا وأنتم مسلمون"[1]

" يا أيها الناس اتقوا ربّكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبثّ منهما رجالاً كثيرًا ونساءً واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبًا"[2]

" يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديدًا * يُصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزًا عظيمًا"[3]

أما بعد[4]:

فإنّ الاشتغال بالعلوم الشرعية من أعظم القُرُبات لمن صلحت نيته وأهمها – بعد العناية بالقران الكريم وعلومه – الاهتمام بالسنة النبوية وعلومها، لأنّها من وحي الله تبارك وتعالى" وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى"[5]

وقد ندب رسول_ الله –صلى الله عليه وسلم– إلى حفظ أحاديثه وتبليغها، فعن ابن مسعود –رضي الله عنه– قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: "نضر الله امرءاً سمع منا شيئًا فبلّغه كما سمعه، فرُبّ مبلغ أوعى من سامع"[6] وفي رواية "رحم الله امرءاً."[7] وعن عبد الله عمرو بن العاص أنّ النبي–صلى الله عليه وسلم– قال: "بلغوا عني ولو آية"[8] فقام المحدثون بهذا الواجب، وجهودهم في حفظ

---

[1] سورة آل عمران: الآية 102.

[2] سورة النساء: الآية1.

[3] سورة الأحزاب: الآية 70، 71.

[4] هذه خطبة الحاجة، رواها: الإمام الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى (ت279هـ) السنن، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، وآخرون، ط2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1398هـ، ح: 1105، النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ت303هـ) السنن، مطبوع مع شرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية السندي، المكتبة العلمية، بيروت، ج6، ص 89، وحسنه الترمذي

[5] سورة النجم: الآية 3، 4

[6] رواه الترمذي، في السنن، ج5، ص34، ح: 2657، ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (ت 275 هـ)، السنن، تحقيق وترقيم، محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، 1372 هـ، ج1، ص85، ح: 232، وابن حبان، أنظر: ابن بلبان الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، علاء الدين بن علي (ت739هـ) تقديم وضبط: كمال يوسف الحوت بيروت، دار الكتب العلمية،ط1، 1987م،ج1، ص144، ح: 99

[7] ابن بلبان، الإحسان بترتيب صحيح ابن حيان، ج1، ص143، ح: 68، سبق ذكر المرجع.

[8] رواه الإمام البخاري في الصحيح، كتاب الأنبياء باب ما ذكر عن بني إسرائيل، ج4، ص145، والترمذي في السنن ج5، ص40، ح: 2669

السنة معلومة لدى أهل العلم، فحفظوا حديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم– من التحريف والدسّ والتغيير فيه وقد تحملوا في سبيل ذلك المشاق المتنوعة وذللوا الصعاب المتعددة.

وكان بذل المحدثين – رحمهم الله – لهذه الجهود العظيمة لأنه لا قوام للدين إلا بالسنة النبوية، فحفظوا السنة من الزيادة والنقصان، حتى أنهم لو زيد في متن حديث (ألف) أو (واو) بيّنوه ديانة، قال ابن حبان –رحمه الله– في وصف المحدثين (حتى إنّ أحدهم لو سئل عن عدد الأحرف في السنن لكلّ سنة منها عدّها عدًا ولو زيد فيها ألف أو واو لأخرجها طوعًا ولأظهرها ديانة)[1]

والناظر في المكتبة الإسلامية يرى ثمار جهودهم تلك في تصانيفهم المتعددة، حيث أفردوا الأحاديث الصحيحة والأحاديث الضعيفة والموضوعة في مصنفات خاصّة، وسبروا أحاديث الرواة فعدّلوا الثقات منهم، وجرحوا الضعفاء والمتروكين ووصفوا بعضهم بالكذب أو بالتهمة به، أو بالتدليس أو بالجهالة، أو بسوء الحفظ أو بالاختلاط، أو بقبول التلقين أو بغير ذلك حتى يتميز صحيح الأخبار من سقيمها، ويتبين المقبول من المردود، بل إنّ جهودهم كلها كانت لأجل ذلك فهو المقصود الأعظم عند المحدثين وطلاب الآخرة، قال العراقيّ –رحمه الله–: "وبيان صحته أو حسنه أو ضعف مخرجه فإنّ ذلك هو المقصود الأعظم عند أبناء الآخرة، بل وعند كثير من المحدثين عند المذاكرة والمناظرة".[2]

وقد تناولت في بحثي هذا أحد الجوانب التي عني المحدثون بها، وهو موضوع الاختلاط عند الرواة، وخصّصته في من اختلط من رواة الصحيحين، مع دراستي للاختلاط وما يتعلق به دراسة تفصيلية، وقد اخترت لهذا الموضوع عنوانًا بعد التمحيص والاستشارة هو: (موقف النقاد من حديث من اختلط وله رواية في الصحيحين)

سبب اختيار الموضوع:

لمّا كان مدار الاختلاط الثقات وأحاديثهم كان البحث فيه ذو أهمية كبيرة[3]، فحديث الثقة لا غبار عليه، فإذا رُمي بالاختلاط فيجب التمحيص والنظر في مروياته حتى يتميز صحيحها من سقيمها، لا سيما وأن الصحيحين الذين تلقّتهما الأمّة بالقبول أحاديث المختلطين.

وقد ظهر من يقول: "هذا الحديث في الصحيحين ضعيف، لأنّ أحد رواته مختلط، وحديث المختلط مردود "

لذلك فالحديث حول هذا الموضوع ذو أهمية كبيرة، يقول ابن الصلاح: "هذا فن عزيز مهمّ، لم أر أحدًا أفرده بالتصنيف مع كونه حري بذلك"[1]، وقد حاولت أن أكتب في هذا الموضوع، مع علمي بأني

---

[1] ابن حبان، أبو حاتم محمد، (ت 354هـ)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، مراجعة محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، 1396هـ ج1، ص60

[2] الحافظ العراقي، عبد الرحيم بن حسين (ت 806هـ) المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج مافي الأحياء من الأخبار مع كتاب إحياء علوم الدين، دار الكتب العربية الكبرى، مصر، بلا تاريخ نشر، ج1، ص2

[3] فصلت في ذلك في مبحث عناية المحدثين في مبحث الاختلاط

لست من فرسان هذا الميدان، فاستعنت بالله على القيام بهذا البحث، فبحثت في هذا الموضوع بحثًا تفصيليًّا لمفرداته، مع دراستي دراسة تطبيقية لثلاثة من الرواة الذين رموا بالاختلاط في الصحيحين، وبينت فيها صحة أحاديثهم وموقف النقاد في توجيه مروياتهم ما أمكنني ذلك، مع الحكم على اختلاطهم، هل هو اختلاط أم تغير أم سوء حفظ.

منهج البحث:

اعتمدت في إعداد هذا البحث على كتب أئمة الحديث المشهود لهم بالإمامة اعتمادًا أساسيًّا، وأستأنست بكتب المتقدمين، فجمعت مادة البحث من كتب علوم الحديث، وكتب اللغة، وقسمت المادة في ثنايا هذا البحث. وفي الجانب التطبيقي رجعت إلى معظم كتب التخريج، سواء كانت للثقات أم للضعفاء، ثم ذكرت أقوال الأئمة فيه من جرح وتعديل، ثم ذكرت مروياته في الصحيحين، وبينت صحتها.

وقد عزوت الآيات القرآنية الواردة في هذا البحث إلى سورها، بذكر اسم السورة ورقم الآية، كما عزوت الأحاديث إلى مصادرها.

خطة البحث

قسمت هذا البحث إلى: مقدمة، وفصلين، وخاتمة ثم الفهارس اللازمة. أما المقدمة، فقد ذكرت فيها طرفا من جهود المحدثين في حفظ السنة، ثم بينت أهمية الموضوع مع ذكر سبب اختياره، ثم بيّنت المنهج الذي سرت عليه في كتابة البحث، ثم ذكرت الخطة التي اعتمدت عليها في إعداد البحث.

أما فصول البحث وما تضمنته فكانت على النحو التالي:

الفصل الأول: مفهوم الاختلاط وينقسم إلى ثمانية مباحث:

المبحث الأول: تعريف الاختلاط، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريفه في اللغة.

المطلب الثاني: تعريفه في الاصطلاح.

المبحث الثاني: العلاقة بين الاختلاط والتغيُّرِ وسوء الحفظ، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: العلاقة بين الاختلاط والتغيُّر، وفيه ثلاث فقرات:

الفقرة الأولى: تعريف التغير في اللغة.

الفقرة الثانية: تعريف التغير في الاصطلاح.

الفقرة الثالثة: الفرق بين التغير والاختلاط.

المطلب الثاني: العلاقة بين الاختلاط وسوء الحفظ، وفيه ثلاث فقرات:

الفقرة الأولى: تعريف سوء الحفظ في اللغة.

الفقرة الثانية: تعريف سوء الحفظ في الاصطلاح.

---

[1] ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، (ت 643 هـ) علوم الحديث، مراجعة نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1986م – 1406هـ، ص352

الفقرة الثالثة: الفرق بين سوء الحفظ والاختلاط

المبحث الثالث: أهمية علم الاختلاط، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: لماذا ندرس علم الاختلاط.

المطلب الثاني: عناية المحدثين بمبحث الاختلاط.

المبحث الرابع: أسباب الاختلاط.

المبحث الخامس: أصناف المختلطين.

المبحث السادس: أثر الاختلاط في مرويات المختلطين.

المبحث السابع: كيفية معرفة النقاد لاستقامة الرواية عن الشيخ المختلط.

المبحث الثامن: حكم الاختلاط.

الفصل الثاني: موقف النقاد من حديث المختلط وفيه مبحثان:

المبحث الأول: حديث المختلط في غير الصحيحين، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: درجة حديث المختلط إذا اعتضد بغيره.

المطلب الثاني: مثال على تقوية حديث المختلط.

المبحث الثاني: موقف النقاد من حديث من اختلط وله رواية في الصحيحين.

الخاتمة: ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال بحثي هذا، ثم التوصيات، ويليها الفهارس اللازمة، وهي:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

وختامًا أودّ القول أنّني ذكرت في بحثي هذا، ما يسّر الله لي ذكره، فإن وُفّقت في ذلك فبتوفيق الله تعالى، وإن قصرت وجانبني الصواب، فأسأله سبحانه أن يغفر لي تقصيري، وأن يتقبّل مني جهد المقلّ.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الفصل الأول

مفهوم الاختلاط

المبحث الأول :تعريف الاختلاط

المطلب الأول: تعريف الاختلاط في اللغة:

يقول ابن منظور: خلط الشيء بالشيء يخلُطُه خلطاً وخلطه فاختلط مزجه، وأخلاط الإنسان: أمزجته الأربعة، ووقع القوم في خليطى: وخليطى: أي اختلاط، فاختلط عليهم أمرهم. والتخليط في الأمر، الإفساد فيه. وخلط القوم خالطهم: داخلهم، ورجل خلط: أحمق، واختلط، فسد عقله [1]

و في "الوسيط": "خلط الشيء بالشيء خلطًا: منعه إليه وقد يمكن التمييز بعد ذلك كما في الحيوانات أو لا يمكن كما في بعض المائعات والقوم خالطهم وخالطه مخالطة: مازجه. واختلط عقله: فسد، ويقال: اختلطوا في الحديث: اشتبكوا، وفي المثل: اختلط الخاشر بالزباد، يضرب بالقوم يقعون في التخليط من أمرهم[2].

يقول الراغب الأصفهاني: "الخلط هو الجمع بين أجزاء الشيئين فصاعداً سواءً كانا مائعين أو جامدين أو أحدهما مائعاً والآخر جامداً وهو أعمّ من المزج، ويقال اختلط الشيء. قال تعالى: "فاختلط به نبات الأرض"[3] ويقال للصديق والمجاور والشريك: خليط، والخليطان في الفقه من ذلك، قال تعالى: "وإن كثيراً من الخلطاء ليبغي بعضهم على بعض"[4].

ويقال: الخليط للواحد والجمع. وأخلط فلان في كلامه، إذا صار ذا تخليط[5].

مما سبق يتبين لنا أنّ معنى الاختلاط لا يكاد يخرج عن أمرين هما: المزج بين الأشياء ثمّ الإفساد وفساد العقل، ولا شك أنّ الأمرين يعنيان فساد العقل والإدراك عند المختلط، اللذان يؤثران على حفظ الإنسان وضبطه، ولكن هذا الفساد يكون على درجات سأبينها في ثنايا البحث.

المطلب الثاني: تعريف الاختلاط في الاصطلاح:

يقول العجليّ: (ت 221 هـ): "هو فساد العقل، وعدم انتظام الأقوال والأفعال، إمّا لخوف أو ضرر أو مرض أو عرض، من موت ابن، أو سرقة مال كالمسعوديّ ، أو ذهاب كتب كابن لهيعة، أو احتراقها كابن الملقن".[1]

---

[1] ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل (ت711 هـ)، لسان العرب، دار صادر بيروت، ط2، 1412هـ–1996– ج2، ص295.

[2] الزيات، أحمد وآخرون، المعجم الوسيط، دار الدعوة، مجمع اللغة العربية، ص: 250

[3] سورة يونس، الآية: 24.

[4] سورة ص، الآية: 24

[5] الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (ت502 هـ)، مفردات ألفاظ القرآن الكريم، تحقيق:إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م، ص:293.

ويقول ابن رجب الحنبليّ (ت 795 هـ): "هو آفة عقليّة تورث فساداً في الإدراك وتصيب الإنسان في آخر عمره، أو تعرض له سبب حادث ما، كفقد عزيز، أو ضياع مال، أو من تصيبه هذه الآفة لكبر سنه، فيُقال فيه: اختلط بأخره، وإنّ الاختلاط إذا أطلق انصرف إلى فئة قليلة منهم وهي فئة المحدثين، وذلك لما في اختلاطه الأثر الكبير على روايته".[2]

وفي فتح الباقي: "المختلط من فسد عقله بأن لم ينتظم أقواله وأفعاله".[3] والظاهر أنّه ذهب إلى ما ذهب إليه العجلي.

وبعد استقراء التعريفات التي ذهب إليها المحدثون نجد أنهم اتفقوا على هذين التعريفين، فالتعريف الأول: وهو تعريف العجليّ: يُبين تأثير الاختلاط في مدارك المختلط. وهو عدم انتظام الأقوال والأفعال. أما التعريف الثاني وهو تعريف ابن رجب: يُبين المصطلح الحديثيّ فيمن اختلط بسبب الخرف.[4]

المبحث الثاني

العلاقة بين الاختلاط وسوء الحفظ والتغير

المطلب الأول: العلاقة بين الاختلاط والتغير

الفقرة الأولى: تعريف التغير في اللغة:

يقول ابن منظور:

"الغير من تغيّر الحال وتغير الشيء عن حاله: تحوَل. وغيَره: حوَله وبدَله. كأنّه جعله غير ما كان، وغير عليه الأمر: حوَله وتغايرت الأشياء: اختلفت"[5]

---

[1] انظر: العجلي، أبو الحسن محمد بن عبد الله (ت 261 هـ) معرفة الثقات، مراجعة عبد العليم البستوي، مكتبة المدينة المنورة، 1985م_1405هـ، ج: 1، ص: 110، والسخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت 902 هـ) فتح المغيث شرح ألفية الحديث، شرح ألفاظه صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا سنة نشر، ج: 3 ص: 331، وأبو شهبة، محمد محمد، الوسيط في علم مصطلح الحديث، ط1، عالم المعرفة، 1983م_ 1403هـ، ص: 671.

[2] ابن رجب الحنبلي، أبو فرج عبد الرحمن بن احمد (ت 795 هـ)، شرح علل الترمذي، تحقيق همام سعيد، مكتبة المنار، بلا تاريخ نشر، ج1، ص: 103.

[3] الأنصاري، زكريا بن محمد، فتح الباقي على ألفية العراقي بذيل التبصرة، اعتنى به: محمد بن الحسين العراقي الحسيني، ط 1355 هـ بلا مكان نشر، ج:3 ص: 197.

[4] الجوابي،د.محمد طاهر، جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف
.ومما يجدر ذكره أن الخطيب، وابن الصلاح، والسيوطي،وغيرهم، لم يضعوا تعريفا للاختلاط وإنما اكتفوا بقولهم " هذا فن عزيز مهم،لم أر أحداً أفرده بالتصنيف مع كونه حري بذلك جدا"

[5] ابن منظور، لسان العرب، ج3،ص361 سبق ذكر المرجع

والتغيّر: "عبارة عن تبديل صفة إلى صفة أخرى، والتغير إمّا في ذات الشيء أو جزئه أو الخارج منه، ومن الأول: تغير الليل والنهار ومن الثاني تغير العناصر بتبديل صورها، ومن الثالث تغير الأفلاك بتبديل أوضاعها"[1]

ويقول الراغب: "التغير يقال على وجهين: أحدهما لتغير صورة الشيء دون ذاته يقال غيرت داري إذا بنيتها بناء غير الذي كان".

والثاني: لتبديله بغيره: غيّرت غلامي ودابتي إذا أبدلتهما بغيرهما نحو "إنّ الله لا يغير ما بقوم حتى يُغيّروا ما بأنفسهم"[2]

الفقرة الثانية:

تعريف" التغير" عند المحدث:

"هو تحوّل الراوي من الحال الذي التي كان عليها إلى حال أخرى تقدح في ضبطه، وعادةً ما تكون هذه في مرض موته"[3].

الفقرة الثالثة:

الفرق بين التغير والاختلاط:

فرَق المحدثون بين لفظتي "فلان مختلط" و"فلان تغيّر" وهما لفظتان قد يظن اتحادهما في المعنى، إلا أنّهما مختلفتان، حيث أن التغيّر أخف من الاختلاط"[4]، والقول الأول أشد جرحاً؛ لأنّ التغير إذا اشتدّ قالوا في الراوي: "اختلط"[5].

وقد فرّق الذهبيّ بينهما في أكثر من موطن فقال: الذي يتغير في مرض الموت، ليس هو المختلط؛ لأنّ عامة من يموت يقع له التغيّر في مرض الموت ولا يضرّه، وإنما المضعف للشيخ أن يروي شيئاً حين اختلاطه"[1].

---

[1] أبو البقاء الكوفي، أيوب بن موسى (ت1094هـ)، الكليات، إعداد د.عدنان درويش، محمد المضري، مؤسسة الرسالة بيروت .ط2، 1993 م – 1413 هـ ص433

[2] الرعد، الآية: 11

[3] لم أجد نصاً صريحاً في تعريف التغير، والتعريف الذي أوردته استنبطته من خلال المدلول اللغوي لكلمة "غير " بالإضافة إلى ما نصّ عليه المحدثون من خلال تفريقهم بينه وبين الاختلاط وسبب عدم وجود تعريف له _ والله أعلم _ هو أن عامة المحدثين لم يفرقوا بينه وبين الاختلاط،فأوردوا تعريف الاختلاط على أنه هو التغير،لأن الاختلاط والتغير بينهما عموم وخصوص، وقد يتحدان في المعنى في بعض الحالات، انظر ما ذكرته في الفرق بين التغير والاختلاط .

[4] السليماني، أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والجرح والتعديل، تحقيق: أبو إسحاق الدمياطي، مكتبة الفرقان، عجمان، ط2، 2000م_ 1421هـ، ج:2، ص: 252.

[5] السليماني، أبو الحسن مصطفى ابن إسماعيل، شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، 1980م، ص: 404 .

وفي ترجمة هشام بن عروة يقول: "قلت: الرجل حجّة مطلقاً، ولا عبرة بما قاله الحافظ أبو الحسن بن اليقظان من أنه وسهيل بن أبي صالح اختلطا وتغيّرا؛ فإن الحافظ قد يتغيّر حفظه إذا كبر وتنقص حدة ذهنه فليس هو في شيخوخته كما هو في شبيبته، وما ثَمَّ أحد معصوم من السهو والنسيان، وما هذا التغير بضار أصلاً، وإنما الذي يضر الاختلاط، وهشام لم يختلط قطّ ، وهذا أمر مقطوع به، وحديثه محتج به"[2].

ويتميز الاختلاط عن التغيّر في أنّ الاختلاط يؤثر على إدراك الراوي فيفسده بخلاف التغير، يقول ابن رجب الحنبليّ: "الاختلاط يقدح في ضبط وإدراك الراوي بخلاف التغير فإنه يقدح في الضبط دون الإدراك"[3].

وقد عبر النقاد عن التغير بأكثر من لفظ ، فقالوا: تغير بأخرة، وتغير بآخرةٍ، وتغير بآخره[4]، وكلها تدل على معنى واحد، وهو اختلال ضبطه في آخر عمره، أو أن تُصيبه أمور تجعله من أهل هذا الوصف،[5] ففي "الكواكب النيرات" في ذكر المسعودي: قال محمد ابن عبد الله بن نمير: كان ثقة إلا أنه اختلط بأخرة.[6]

وفي "الميزان" في ترجمة الحسين بن الحسين الراوي: قال شجاع الذهلي وغيره: تغير بآخره.[7]

وفي "الكاشف" في ترجمة عمرو بن عيسى بن هبيرة: قال الذهبيّ: ثقة، قيل تغير بآخرة.[8]

وقد أشار ابن القيّم إلى أنّ الاختلاط يختلف عن التغير أيضاً وذلك في أنّ التغير يحصل في مرض الموت أما الاختلاط قد يحصل في مرض الموت وقد يحصل قبل ذلك"[1].

---

[1] الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت748هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: على محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، بلا سنة نشر، ج:1، ص: 39، وفي ترجمته لزهير بن معاوية أبي خيثمة، صرّح الذهبي بأن التغير ونقص الحفظ غير الاختلاط، وفي ترجمته لأبي إسحاق السبيعي قال: " شاخ ونسي ولم يختلط وقد تغير قليلا " انظر في ترجمة زهير، تذكرة الحفاظ، ج: 1،ص: 233، وفي ترجمة السبيعي: ميزان الاعتدال، ج:3، ص: 270، سبق ذكر المرجع .

[2] الذهبي، الإمام محمد بن أحمد (ت748هـ)، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1982م،ج:6،ص: 36.

[3] ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي،، ج:1،ص: 107، سبق ذكر المرجع .

[4] ومن الطرائف النادرة التي تذكر عند قولهم: (تغير بأخرة) ما نقله التهانوي في ترجمة (همام بن يحيى البصري) عن ابن حجر قال: " عن عفان قال: كان همام لا يرجع إلى كتابه ولا ينظر فيه، وكان يخاف فلا يرجع إلى كتابه، ثم رجع بعد فنظر في كتبه فقال: يا عفان كنا نخطئ كثيرا !!فنستغفر الله، ثم قال _ أي ابن حجر _: وهذا يقتضي أن حديث همام بأخرة أصح ممن سمع منه قديما، وقد نص على ذلك الإمام أحمد واعتمده الأئمة الستة "، فعلى هذا يقال في همام: (تمتن بأخرة) أنظر: التهانوي، قواعد في علوم الحديث، ص431 و اللكنوي، أبو الحسنات محمد عبد الحي، (ت 1304 هـ) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، تحقيق وتعليق: عبد الفتاح أبو غدة، ط3، دار الأقصى للنشر، بيروت، 1987م _ 1407 هـ، ص 161

[5] د.همام سعيد، علوم الحديث، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ط1، 1995م،ص

[6] ابن الكيال، الكواكب النيرات، ص73، سبق ذكر المرجع

[7] الذهبي، ميزان الإعتدال، ج1، ص533، سبق ذكر المرجع

[8] الذهبي، الكاشف، ج2، ص338، سبق ذكر المرجع

إلا أنّ بعض المحدثين لم يذهبوا إلى هذا التعريف، فنجدهم يُطلقون على التغيّر اختلاط أو سوء حفظ، أو العكس، كما في "الكواكب النيرات" لابن الكيّال، فحين ترجم لعبيدة بن معتب الضبّي قال شعبة: "أخبرني عبيدة قبل أن يتغير"[2] ذكره صاحب "الاغتباط" وقال: "والظاهر أنّه أراد بتغير الاختلاط وقد يريد أنه ساء حفظه"[3].

وعلى هذا نستطيع القول: أنّ الاختلاط أعمّ من التغيّر، فإنّ كل اختلاط تغيّر وليس كل تغير اختلاط، إنّما التغيّر الشديد الذي يُغيّر في إدراك الراوي هو الذي يسمى اختلاطا.

المطلب الثاني: العلاقة بين الاختلاط وسوء الحفظ:

الفقرة الأولى: تعريف سوء الحفظ في اللغة:

يقتضينا منهج البحث التحليلي لهذا المركب الإضافي، أن نتحدّث عن طرفيه وعن الإضافة بينهما:

أولاً: تعريف السوء في اللغة:

السوء: من سَوَأ: ساءهُ يَسوءُ هـ سَوْءاً وسُوءاً: فعل به ما يكره، نقيض سَرَّه، والاسم السُوء بالضم.

يقال: استاء فلان بمكاني أي ساءه ذلك، والسوء: الفجور والمنكر. والسّوأى: خلاف الحسنى. والسّوأى: النار. وأساء الرجل إساءة: خلاف أحسن.

وأساء الشيء: أفسده ولم يُحسن عمله. وأساء فلان الخياطة والعمل. وفي المثل أساء كاره ما عمل. وذلك أن رجلاً أكرهه آخر على عمل أساء عمله. يُضرب هذا للرجل يطلب الحاجة فلا يبالغ فيها.[4]

ويقول الأصفهاني:

السوء: كل ما يعم الإنسان من الأمور الدنيوية، والأخروية ومن الأحوال النفسية والبدنية والخارجة من فوات مال وجاه وفقد حميم والسيئة. وهي ضد الحسنة. والحسنة والسيئة ضربان: أحدهما بحسب اعتبار العقل والشرع.[5]

ثانياً: تعريف الحفظ في اللغة:

يقول ابن منظور:[6] "الحفظ: نقيض النسيان وهو التعاهد وقلة الغفلة".

ويقول الأزهري: "رجال حفاظ وهم الذين رزقوا حفظ ما سمعوا وقلما ينسون شيئا يعونه"

---

[1] ابن العيثم، عبد العزيز عبد الرحمن، وعطا الله بن فيض، دراسة الأسانيد، دار أضواء السلف، ط1، 1999م_ 1419ه،ص: 115.

[2] انظر ترجمة عبيدة في: ابن الكيال، الكواكب النيرات، ص:

[3] مصطفى بن إسماعيل، شفاء العليل، ص: 441، سبق ذكر المرجع

[4] ابن منظور، لسان العرب، 3|361 سبق ذكر المرجع .

[5] الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، ص 441 سبق ذكر المرجع

[6] ابن منظور لسان العرب، ج2، ص116، سبق ذكر المرجع

يقول الراغب:[1] "الحفظ يُقال تارة لهيئة النفس التي بها يثبت إليه الفهم تارة لضبط في النفس ويُضاده النسيان دوماً لاستعمال تلك القوة ثم يستعمل في كل تفقد وتعهد ورعاية".

الفقرة الثانية: تعريف سوء الحفظ في الاصطلاح :

عرف ابن حجر سيئ الحفظ فقال: "هو من لم يرجح جانب إصابته على جانب خطئه،أي يكون غلطه مساوياً أو أكثر"[2]

الفقرة الثالثة: الفرق بين سوء الحفظ والاختلاط:

يختلف الاختلاط عن سوء الحفظ في أن الاختلاط يطرأ على الراوي ولا يكون لازما له، يقول ابن حجر: "ثمّ سوء الحفظ إن كان لازماً فهو الشاذ على رأي ، أو طارئاً فالمختلط"[3]

أقول: وعلى هذا يمكننا تقسيم سيئ الحفظ إلى قسمين:

1-أن يكون سوء الحفظ ملازمًا للراوي في جميع حالاته.

2-أن يكون طارئا على الراوي إما لكبره أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه، أو عدمها بعد أن كان يعتمدها فرجع إلى حفظه فساء.

فالقسم الأوّل هو ما يسمى الشاذ على رأي بعض أهل الحديث، وأما الثاني فهو المختلط، وهو الذي يدخل ضمن الاختلاط.[4]

وسيئ الحفظ متى توبع بمعتبر كأن يكون فوقه أو مثله لا دونه، صار حديثه حسَنًا لا لذاته بل يوصف بذلك باعتبار المجموع من المتابِع والمتابَع، لاحتمال أن تكون رواية كل منهما صواباً أو غير صواب.

فإذا جاءت من المعتبرين رواية موافقة لأحدهم رجح على الآخر. ودلّ ذلك على أنّ الحديث محفوظ، فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول.[5]

ثم إنّ سيّئ الحفظ إذا حدّث من كتابه فإنّ حديثه يكون حسنًا صحيحًا؛ لأنّه لم يُحدّث من حفظه وقد سمى الخطيب البغدادي في كتابه "الكفاية في علوم الرواية" أحد أبوابه: "باب في أنّ سيّئ الحفظ لا يُعتدّ من حديثه إلاّ بما رواه من أصل كتابه".[1]

---

[1] الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، ص: 139، سبق ذكر المرجع

[2] انظر ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت852هـ)، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: د. عبد السميع الأنيس، ط1، دار عمار 1999م 1419ه، ص: 77، محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، مكتبة الرياض، ط: 7، 1985م 1405ه،ص: 125

[3] ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر، ص: 76، سبق ذكر المرجع .

[4] د. فاروق حماده، المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، مكتبة المعارف، الرباط، 1982 م – 1402هـ، ص330

[5] انظر ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر، ص 77، سبق ذكر المرجع، د. فاروق حماده، المنهج الإسلامي، ص330 – ص331، سبق ذكر المرجع

وقال أيضاً: ونرى العلّة التي لأجلها منعوا السماع من الضرير والبصير الأمي هي جواز الإدخال عليهما ما ليس من سماعها، وهي العلّة التي ذكرها مالك فيمن له كتب، وسماعه صحيح فيها غير أنّه لا يحفظ ما تضمّنت، فمن احتاط في حفظه كتابه ولم يقرأ إلاّ منه وسلّم من أن يدخل عليه غير سماعه جازت روايته[2]

المبحث الثالث :أهمية علم الاختلاط

وفيه مطلبان، **المطلب الأول: لماذا ندرس علم الاختلاط**

من المعلوم أنّ علم الاختلاط هو أحد فروع علم علل الرجال، وميدان هذا العلم هو حديث الثقات وغايته هو كشف ما يعتري هؤلاء الثقات من الخطأ والوهم، وهذا النقد هو أوسع من الجرح والتعديل؛ لأنّ الجرح والتعديل ينتهي بكلمة أو سطر أو صفحة، أو مجموعة من الأقوال في الرجل الذي هو موضوع الجرح والتعديل، وأمّا دراسة فروع العلل فإنها تواكب الثقة في حله وترحاله وأحاديثه عن كل شيخ من شيوخه ومتى ضبط ومتى نسي، وكيف تحمّل، وكيف أدّى[3]، ويُعدّ الاختلاط من أظهر الصور التي تُبيّن كيف واكب المحدثون فيه الثقة في مراحل عمره المختلفة، فلقد تناولوا الراوي المختلط بشتى مراحل عمره، فوقتوا سنة ولادته ووفاته، ثم تاريخ اختلاطه، ومن روى عنه قبل وبعد الاختلاط إذ لكلٍّ حكمه.[4]

ثمّ إنّ علم العلل الذي ينطوي الاختلاط تحته. هو رأس علوم الحديث وأوسعها وأخفاها وأدقها وأهمّها ولولاه لاختلط الصحيح بالسقيم، لأنّ الأصل في أحاديث الثقات الاحتجاج بها والالتزام بقبولها[5]، وما يدخل عن طريق الثقات والحفاظ لا يدخل عن طريق الضعفاء والمجروحين.

ويقول السخاوي مبيناً علّة دراسة الاختلاط "هو فن عزيز مهم وفائدة ضبطهم –أي المختلطين– تميّز المقبول من غيره".[6]

والحديث إذا غاب عنا اختلاط راويه صار معلولاً[7] وكما أسلفت فإنّ هذا يؤدّي إلى اختلاط صحيح الحديث بضعيفه.

لذلك فليس كل ما حدث الثقة فهو صحيح، وكان الإمام مسلم رحمه الله لا يبرئ أحداً من هذا وإن كان من أحفظ الناس فيقول: "ومع ما ذكرت لك من منازلهم في الحفظ ومراتبهم فيه فليس من ناقل خبر

---

[1] الخطيب البغدادي، أبو بكر بن أحمد (ت 463 هـ) الكفاية في علوم الرواية، مراجعة: أبو عبد الله السورقي، المكتبة العلمية، المدينة المنورة ص 332

[2] المرجع السابق ص339

[3] الحاكم النيسأبوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت405هـ)، معرفة علوم الحديث، شرح ومراجعة:سعيد اللحام،بيروت،دار مكتبة الهلال، 1989هـ

[4] انظر:الخطيب البغدادي، أبو بكر بن أحمد (ت463هـ) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ج2،ص474- ص475

[5] د. همام سعيد، العلل في الحديث، دار العدوي للتوزيع، عمان، ط1، 1980 م – 1400 هـ ص24

[6] السخاوي، فتح المغيث، ج3، ص277، سبق ذكر المرجع .

[7] الحاكم النيسأبوري، معرفة علوم الحديث، ص113، سبق ذكر المرجع .

وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا –وإن كان من أحفظ الناس وأشدهم توقيا وإتقانا لما يحفظ وينقل –إلا والغلط والسهو ممكن في حفظه[1]

لذلك كان المحدّثون إذا حصل الاختلاط عند أيّ من الرواة تجنبوا الرواية عنه وكثيراً ما كان يساهم أولياءه في ذلك فيمنعونه من التحديث، وإذا وقع الشك فيه، فقد يمتحن بقلب الأسانيد وعرضها عليه، فإذا لم ينتبه إلى القلب عرف اختلاطه، فيجتنب الأخذ عنه".[2]

ومن الأمور المهمة التي يجب علمها في الاختلاط، أو التي يخطئ فيها الكثيرون فيقولوا: لا يجوز الأخذ برواية هذا الراوي لأنّه مختلط، بل يجب علينا أن لا نغفل عن كثير من الأمور التي تتعلق بمدة الاختلاط ومن روى عنه المختلط قبل الاختلاط ومن روى بعده، وزمن مكان الاختلاط، فالمحدثون اتفقوا على قبول روايات المختلط قبل إصابته، واختلفوا في من رووه عنه بعدها وفيما لم يعرف زمن أخذه فمنهم من أسقط المرويات كلها.[3]

المطلب الثاني: عناية المحدثين بمبحث الاختلاط

كان رواة الحديث ميداناً لمحاور بحث كثيرة قام بها كبار المحدثين، اقتضت في النهاية التمييز بين من يقبل حديثة لتوفر أهليته للرواية، ومن لا يقبل لفقدان تلك الأهلية، ومدار الأهلية تلك يقوم على توفر كل من العدالة والضبط كشرطين لازمين لا سبيل إلى التفريط بواحد منهما.[4]

وبما أنّ الاختلاط يقدح بالضبط وبالتالي في قبول رواية الراوي، عني المحدثون قديما وحديثا بالاختلاط، والفت فيه مؤلفات عدة، وصنفت فيهم كتبا مفردة، وكان أول من بحث فيه "العجليّ"[5] (ت261 هـ) في كتابه "معرفة الثقات" حيث عرفه وذكر أسبابه وحكمه ، ثم جاء الإمام الخطيب البغدادي[6] (ت463 هـ) فتناول في كتابه "الكفاية في علم الرواية". في باب ما جاء في ترك السماع مما اختلط وتغير – أقوال العلماء في حكم رواية المختلط.

---

[1] د. همام سعيد، العلل في الحديث، ص24، نقل الكلام هذا عن كتاب " التمييز " وهو مخطوطة للإمام مسلم موجودة في دار الكتب الظاهرية بدمشق،وهي مطبوعة حاليا .

[2] د. محمد الجوابي، جهود المحدثين في نقد متن الحديث، ص198، سبق ذكر المرجع

[3] ابن الصلاح، علوم الحديث، ص35، سبق ذكر المرجع .

[4] العمري، د. محمد علي قاسم، دراسات في منهج النقد عند المحدثين، دار النفائس، عمان، ط1، 2000م – 1420هـ، ص228، و انظر: السخاوي (ت 902 هـ)، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، دراسة محمد عثمان الخشت، دار ابن سينا، القاهرة، 1989 م، ص13

[5] العجلي، معرفة الثقات، مراجعة، عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة المدينة المنورة، السعودية، 1985 م – 1405 هـ

[6] الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي (ت463هـ) الكفاية في علوم الرواية، مراجعة أبو عبد الله السوقي، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، بلا سنة طبع .

ثم الحافظ "أبو بكر الحازميّ" (ت584 هـ) أيضاً في الاختلاط، قال السيوطي في "تدريب الراوي" في معرض حديثه عن الاختلاط: "قلت قد ألّف الحازمي تأليفاً لطيفاً رأيته".[1]

ثمّ تناوله ابن الصلاح (ت 643 هـ) في كتابه "علوم الحديث"[2] فقال: "هذا فن عزيز مهم، لم أر أحداً افرده بالتصنيف واعتنى به مع كونه حقيقا بذلك جداً" ثمّ صنف المختلطين بإيجاز، وبين حكم الرواية عنهم وعدد بعد ذلك ستة عشر مختلطًا، وختم المبحث بإشارته إلى أنّ ما وجد في الصحيحين أو أحدهما من مرويات المختلطين أخذ عنهم قبل اختلاطهم.[3]

ثم ألّف الحافظ صلاح الدين العلائي (ت761 هـ) في المختلطين تصنيفًا مختصرًا لم يبسط الكلام فيه وقد رتبهم على حروف المعجم[4]، ثمّ جاء ابن حجر العسقلانيّ وأضاف تذييلا على كتاب العلائي.[5]

ثمّ جاء الحافظ برهان الدين سبط ابن العجمي (ت841 هـ) وألّف رسالته "الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط"[6] وهي رسالة مختصرة لم يشترط فيها مؤلفها إيراد الثقات فقط بل الضعفاء والمتروكين أيضاً، وقد أورد معظم الرواة الذين ضمنهم رسالته دون ذكر للرواة الذين أخذوا عنهم قبل وبعد الاختلاط.

ثم ألّف أبو البركات الذهبي الشهير بابن الكيّال الشافعي رسالته "الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الثقات" وهي من أجود ما كتب في هذا الموضوع وخصها بالثقات الذين اختلطوا دون الضعفاء، ولكن خالف ما ذكره في مقدمته وذكر بعض الضعفاء والمتروكين.[7]

وقد ترجم فيه لسبعين راويًا من رواة الأصول الثقات، ورتبهم على حروف المعجم معتمدًا على كتب التراجم التي سبقته، وحاول أن يحدد زمن اختلاط كل منهم، وكان يسمى من روي عنهم قبلها وبعدها.[8]

ومما يجدر ذكره هنا: أنّ مقدمات بعض كتب التراجم تحدثت عن موضوع الاختلاط مثل كتاب "الإحسان في ترييب صحيح ابن حبان" لابن بِلبّان، وكتب علوم الحديث، مثل كتاب "النخبة" لابن حجر العسقلانيّ و"تدريب الراوي" للسيوطي. و"تقييد الإيضاح" للعراقي الذي درس الرجال الذين درسهم ابن الصلاح بنوع من الدقة والتفصيل وكتاب "منهج ذوي النظر" للترمسي.

---

[1] الإمام جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف دار الكتب الحديثة، 1966م -1385 هـ ص989

[2] ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن (ت643هـ)، علوم الحديث، مقدمة ابن الصلاح، مراجعة نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1986م –1406هـ، ص352 .

[3] محمد طاهر الجوابي، جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي لشريف، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، بلا سنة طبع، ص199 .

[4] انظر: مقدمة تحقيق الكواكب النيرات، ابن الكيال، محمد بن احمد بن يوسف، مراجعة: حمدي بن عبد المجيد السلفي،دار العلم،الكويت، ص5، وعلاء الدين رضا، نهاية الاغتباط بمن رمي بالاختلاط، دار الحديث القاهرة، 1988م –1408هـ، ص11 .

[5] الجوابي، جهود المحدثين، ص200، سبق ذكر المرجع .

[6] انظر: علاء الدين رضا، نهاية الاغتباط، ص11، سبق ذكر المرجع .

[7] المرجع السابق، ص 11

[8] أنظر مقدمة الكواكب النيرات، لابن الكيال، ص5 وما بعدها سبق ذكر المرجع

ومن الكتب الحديثة التي عالجت هذا الموضوع كتاب "نهاية الاغتباط بمن رمي بالاختلاط" لعلاء الدين رضا، وفيه دراسة وتحقيق وزيادات في التراجم على كتاب "الاغتباط بمن رمي بالاختلاط" لسبط ابن العجميّ، وكتاب جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبويّ الشريف لمحمد طاهر الجوابيّ، الذي عالج الموضوع بشكل من التفصيل.

ولا يخفى علينا أنّ هناك الكثير من الكتب التي ذكرت الاختلاط ولكنها مرت عليه مرورا عابرًا لا داعي لذكرها هنا.

المبحث الرابع :أسباب الاختلاط

تحدثت معظم الكتب التي تناولت موضوع الاختلاط عن أسبابه لكن بإيجاز حيث يقول الإمام ابن الصلاح: "وهم منقسمون: فمنهم من خلط لاختلاطه وخرفه، ومنهم من خلط لذهاب بصره أو لغير ذلك".[1]

ويقول السيوطي: "ومنهم من خلط لخرفه أو لذهاب بصره أو لغيره"[2]

ويقول السخاوي: "وحقيقته فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال إما بخرف أو ضرر أو مرض أو عرض من موت ابن وسرقة مال كالمسعودي أو ذهاب كتاب أو احتراقه كابن لهيعة"[3]

وزاد على ذلك الأمير الصنعانيّ فقال: "قد يعرض للراوي عارض من العوارض يجعله غير ثقة، وذلك بأن يصيبه الكبر الشديد بإسقامه فيدعه عرضةً للاختلاط أو يذهب بصره أو تضيع كتبه، وهو معتمد على القراءة فيها ثم يحدث من حفظه بعد ذلك، فتضيع الثقة بحديثه"[4]

وخلاصة القول أن الرواة ينقسمون بحسب سبب اختلاطهم إلى عدة أقسام هي:

1-من اختلط لهرمه وتقدم سنه، يقول الصنعاني: "قد يعرض للراوي عارض من العوارض يجعله غير ثقة، ذلك بأن يصيبه الكبر الشديد بإسقامه فيدعه عرضة للاختلاط"[5] ومثاله عطاء بن السائب، اختلط في آخر عمره.[6]

2-من اختلط لخرفه: والخرف فقدان الذاكرة، وضياعها، يقول صاحب المقنع: "وهم منقسمون ومنهم من خلط لخرفه..."[7]

---

[1] ابن الصلاح، علوم الحديث، ص220 سبق ذكر المرجع

[2] الإمام السيوطي، تدريب الراوي، ص998، سبق ذكر المرجع

[3] السخاوي فتح المغيث ج3، ص277 سبق ذكر المرجع

[4] نص قول الأمير الصنعاني في الكواكب النيرات، لابن الكيال، ص9، سبق ذكر المرجع .

[5] المرجع السابق ص9

[6] الإمام السيوطي، تدريب الراوي، ص989 سبق ذكر المرجع

[7] [7] ابن الملقن، سراج الدين بن علي (ت804هـ) المقنع في علوم الحديث، وبهامشه تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع،ج2، ص 663

3-منهم من خلط لذهاب كتبه، فحدّث من حفظه فخلط في حديثه مثل عبد الله بن لهيعة المصري القاضي: احترقت كتبه فراح يحدث من حفظه، فوقع في حديثه التخليط ولم يتميز من حديثه ما كان قبل الاختلاط إلا النادر، قال في التقريب: "صدوق، اختلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرها، وله في مسلم بعض شيء مقرون".[1]

4-الإصابات البدنية كالعمى، إذا كان الراوي يعتمد على بصره في القراءة من الكتاب، لكن مع ذهاب بصره يضبط للتحديث من حفظه، فتضيع الثقة بحديثة[2] مثل أبو حمزة السكري (ت167 هـ) وهو ثقة مشهور من أهل مرو، قال النسائي في سننه "أبو حمزة مروزي لا بأس به إلا أنّه كان ذهب بصره في آخر عمره، من كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد".[3]

5-أن يُصاب الراوي بهزّات نفسيّة ناتجة عن أحداث أو مصائب تؤثر على إدراك الراوي مثل موت ابن أو سرقة مال.[4]

وممن اختلط بسبب موت ابنه: محمد بن عبد القادر الجعفري النابلسي، مات ابنه شرف الدين قاضي دمشق[5]، وممّن اختلط بسبب تعرضه لسرقة: أبي بكر بن عبد الله القلسلاني، سرقت أمتعته فاختلط، فساء حفظه ووهم ولم يفحش، لكنه لا يحتج به إذا انفرد.[6]

المبحث الخامس: أصناف المختلطين[7]

لم يكن اختلاط الرواة الثقات على درجة واحدة وإنما كان اختلاطهم متفاوتًا، فمنهم من كان اختلاطه مؤثرًا في روايته عامة ومنهم ما زال عنه الاختلاط، وعلى هذا تمّ تقسيم المختلطين إلى أقسام على أساس معرفة درجة اختلاطهم وطول وقصر مدة الرواية عنهم وتاريخها.

وقد أطال ابن رجب الحنبليّ في شرحه لعلل الترمذيّ في تصنيفه لهم وسأذكر هنا أصناف المختلطين بناءً على تصنيفه:[8]

---

[1] ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، مراجعة محمد عوامه، دار الرشيد،سوريا 1986 م – 1406 هـ ج1، ص417

[2] ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ج1، ص105، سبق ذكر المرجع

[3] المرجع السابق، ص413

[4] السخاوي، فتح المغيث، ج3، ص277، سبق ذكر المرجع

[5] ابن الكيال،الكواكب النيرات، ص419، سبق ذكر المرجع

[6] المرجع السابق ص511

[7] انظر حول هذا الموضوع: ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ص394 –ص443، ابن الكيال، الكواكب النيرات، ج1، ص8-ص12، د. عمر بن حسن فلاته، الوضع في الحديث، مؤسسة مناهل العرفان 1981م – 1401هـ، ج3، ص70، د. محمد طاهر الجوابي، جهود المحدثين في نقد متن الحديث، ص: 200_205، والعلائي، صلاح الدين بن كيكلدي (ت761هـ) المختلطين، تحقيق: د. رأفت عبد المبحث وعلي فريد، مكتبة الخانجي، ط1، 1996م _1417ه، ص: 3

والنوع الثاني بأضربه الثلاثة والثالث ليسوا من المختلطين بالمعنى الإصطلاحي الذي عرفناه للاختلاط وهو فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال، ولكنهم يشتركون معهم في أمرين، الأول: وصف الثقه فكلهم ثقات، والثاني:

النوع الأول: من ضعف حديثه في بعض الأوقات دون بعض، وهؤلاء هم الثقات الذين خلطوا في آخر عمرهم وهم متفاوتون في تخليطهم، فمنهم من خلط تخليطاً فاحشاً، ومنهم من خلط تخليطا يسيراً،"[1] ومن أمثلته: سفيان بن عيينة، اختلط قبل وفاته بسنة، وسعيد بن إياس الجريري البصريّ، وهو أحد الثقات الأعيان، اختلط بأخرة، فكان يلقن فيتلقن.[2]

ويلحق بهذا الصنف من المختلطين:

– من أضرّ في آخر عمره وكان لا يحفظ جيداً، فحدّث من حفظه أو كان يُلقّن فيتلقن.[3]

منهم عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت211 هـ) قال أحمد بن حنبل "عبد الرزاق لا يعبأ بحديث من سمع منه، وقد ذهب بصره، وكان يلقن أحاديث باطلة"[4].

– من أحرقت كتبه فحدث من حفظه فوهم.[5]

منهم عبد الله لهيعة المصري (ت 174 هـ) وكان أحمد بن حنبل يُضعّف حديث المتأخرين عنه، قال ابن حبان "سماع من سمع منه قبل احتراق كتبه صحيح، وكان ابن لهيعة من الكتّابين للحديث والجمّاعين للعلم، والراحلين فيه"[6]

وقد أضاف ابن الكيال قسمين إلى هذا الصنف من المختلطين، وهم:

من اختلط بسبب موت ابنه كمحمد بن عبد القادر الجعفري النابلسي، مات ابنه شرف الدين قاضي دمشق فتغير.[7]

من اختلط بسبب تعرضه سرقة مثل، أبي بكر عبد الله القلساني، سرقت أمتعته فاختلط، فساء حفظه، ووهم فلم يفحش، لكنه لا يحتج به إذا انفرد.[8]

النوع الثاني من ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض.[9]

هم على ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: "من حدث في مكان لم يكن فيه معه كتبه فخلط، وحدث في مكان آخر من كتبه فضبط، أو سمع من شيخ فلم يضبط عنه وسمع عنه في موضع آخر فضبط[1] ومنهم:

تحديثهم على الصواب مرة وعلى الخطأ مرة أخرى، فضبطهم ليس مستقرا، وفي حديثهم المقبول، ومنه المتوقف فيه .

[1] ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ص401، سبق ذكر المرجع

[2] شمس الدين الذهبي، ميزان الاعتدال في علم الرجال، ج2 ص127،

[3] ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ص409

[4] المرجع السابق، ص413

[5] المرجع السابق، ص413

[6] ابن حبان، محمد أبو حاتم بن البستي (ت354هـ)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، مراجعة: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، 1396هـ، ج2، ص11

[7] ابن الكيال، الكواكب النيرات، ص419 –ص420، سبق ذكر المرجع .

[8] المرجع السابق، ص511

[9] ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، 423 سبق ذكر المرجع

معمر بن راشد: حديثه في البصرة فيه اضطراب كثير، وحديثه باليمن جيد، قال يعقوب بن شيبة: "سماع أهل البصرة من معمر حين قدم عليهم فيه اضطراب لأنّ كتبه لم تكن معه"[2]

ومنهم يزيد بن هارون، قال أحمد بن حنبل "من سمع منه بواسطة أصحّ ممن سمع منه ببغداد، لأنّه كان بواسط يلقن فيرجع إلى ما في الكتب"[3]

الضرب الثاني:

من حدّث عن أهل مصر أو إقليم فحفظ حديثهم، وحدث عن غيرهم، فلم يحفظ ومنهم:

إسماعيل بن عياش الحمصي إذا حدث عن الشاميين، فحديثه جيد، وإذا حدث عن غيرهم فحديثه مضطرب.[4]

الضرب الثالث:

من حدّث عن أهل مصر أو إقليم فحفظوا حديثه، وحدّث عن غيرهم فلم يقيموا حديثه، منهم: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب المديني الإمام الفقيه، ذكر مسلم في كتاب التمييز أن سماع الحجازيين منه صحيح، وفي حديث العراقيين عنه وهم كبير لعله كان يلقن فيتلقن، يعني بالعراق.[5]

النوع الثالث:

قوم ثقات في أنفسهم، لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم،[6] ومنهم:

سليمان التميميّ: أحد أعيان الأئمة البصريين كان من الثقات، ولكنه لا يقوم بحديث قتادة وله أحاديث وهم فيها عنه منه حديثه عن قتادة عن يونس بن جبير عن حطان عن أبي موسى عن النبي – صلى الله عليه وسلم– "إنما جعل الإمام ليؤتم به" قال فيه "وإذا قرء فأنصتوا" ولم يذكر هذه اللفظة أحد من أصحاب قتادة الحفاظ.[7]

ومنهم: حماد بن سلمة، قال يعقوب بن شيبة: "حماد بن سلمة ثقة، في حديثه اضطراب كثير شديد، إلا عن شيوخ فإنّه حسن الحديث عنهم، متقن لحديثهم مقدم فيهم به على غيره".[8]

---

[1] المرجع السابق، 423
[2] المرجع السابق، 423
[3] المرجع السابق، 425
[4] المرجع السابق، 428
[5] المرجع السابق، 430
[6] المرجع السابق، 431
[7] المرجع السابق،443
[8] المرجع السابق، 438-439

المبحث السادس: أثر الاختلاط في مرويات المختلطين

تبين من خلال العرض لأصناف المختلطين الذين تكلم فيهم النقاد أنهم في غالبهم من الثقات؛ لأن غير الثقة لا نهتمّ باختلاطه، لأنّ روايته مردودة اختلط أم لم يختلط.

وعندما يختلط الراوي فإنّ ذلك يؤثر على روايته بحسب نوع اختلاطه، فبعض من اختلط لا يضره الاختلاط؛ لحصوله قبل الموت بقليل أو لعدم روايته بعده، كإبراهيم بن أبي العباس، ويقال ابن العباس السامري، اختلط في منزله حتى مات، قال الذهبي: "ما ضرّه الاختلاط، وعامة من يموت يختلط قبل موته، إنّما المضعف للشيخ أن يروي شيئاً زمن اختلاطه".[1]

وبعض الرواة اختلط فاشتدّ اختلاطه وكان تعثره سقوطاً لم يتمكن من الوقوف بعده، وقد وقع بعض هذا الصنف في الكذب على رسول الله –صلى الله عليه وسلم– ورووا الأحاديث غير ما هي عليه دون أن يشعروا بذلك أو يكون لهم قصدٌ أو إرادةٌ فيه[2].

ومنهم مسلم الضبي الكوفي، قال ابن حبان: "اختلط في آخر عمره حتى كان لا يدري ما يحدث به فجعل يأتي بما لا أصل له عن الثقات، فاختلط حديثه ولم يتميز، تركه أحمد ابن حنبل ويحيى بن معين"[3].

وبعضهم من اختلط وذهب عنه الاختلاط، وغالباً ما يكون سبب اختلاط هؤلاء اختلاط كتبهم، فإذا هيئ لهم من يبصرهم ويرشدهم زال اختلاطه.[4]

وأثر الاختلاط في الراوي يظهر في ضعف ذاكرته، وتبعاً لخفّته أو شدّته يكون اضطراب مروياته وذلك بروايتها على أوجه لا يمكن الجمع بينهما[5]، لأنّه إذا خلط اضطربت روايته فحدّث عن كل واحد بوجه خلاف الوجه الذي حدّث به الآخر.

والمختلط قد يصل إلى لدرجة يختلق فيها الأحاديث –لا عن قصد– ولكن عن وهم وعدم شعور بأنه يكذب على رسول الله –صلى الله عليه وسلم– والرجل إذا بلغ هذه المنزلة من الضعف، يأتيه الكذابون، فيلقنونه الأحاديث، لا سيما إذا كان شيعيًّا، أو صاحب بدعة، أو عاميًّا، فيأتيه دعاة البدعة، ويلقنونه ما يودون من الأحاديث، وهذا الصنف من المختلطين يعتبر من مراتب الرد والترك، وليس من مراتب الشهادة والاعتبار.[6]

---

[1] انظر ابن الكيال، الكواكب النيرات، ص:78، سبق ذكر المرجع، والذهبي، ميزان الإعتدال، ج1، ص: 39، سبق ذكر المرجع

[2] د. عمر فلاته، الوضع في الحديث، ص، 71، سبق ذكر المرجع

[3] الجوابي، جهود المحدثين، ص: 206، سبق ذكر المرجع

[4] د. عمر فلاته، الوضع في الحديث، ص: 71، سبق ذكر المرجع

[5] الجوابي، جهود المحدثين، ص: 206، سبق ذكر المرجع

[6] السليماني، إتحاف النبيل، ج1، ص 163، سبق ذكر المرجع

ومن أثر الاختلاط أيضاً قبول المصاب به التلقين، وتحديثه بالعجائب، وبما لا أصل له، والزيادة في الحديث، والتنقيص منه، وخلط الأحاديث ببعضها، وهذه كلها تظهر وتبين ويعرفها النقاد ورجال الحديث بما لديهم من وسائل الدراية.

المبحث السابع: كيفية معرفة النقاد لاستقامة رواية التلميذ عن الشيخ المختلط

إذا اختلط الراوي الثقة لا تطمئن النفس إلى قبول حديثه بعد الاختلاط، لأننا إذا قبلنا حديثه في هذا الحال، فقد قبلناه مع الشك في ضبطه لحديثه. لأنّه يشترط في الحديث حتى يُعمل به ضبط راويه.

والكشف عن الاختلاط يلقي على الناقد، رجل العلل، مهمّة كبيرة وشاقة إلى جانب أنها دقيقة وخطيرة، فهي لا تقتصر على متابعة المحدث في فترة دون فترة، أو مكان دون آخر، أو عن شيخ دون سواه، بل تمتد مهمة رجل العلل حتى وفاة الرجل موضع النقد والعلة[1].

ووضع النقاد عدّة طرق ليعرف بها استقامة حديث التلميذ عن شيخه الموصوف بالاختلاط أو التغير، فمن ذلك:

1_ تصريح أهل العلم السابقين بذلك، كأن يقول أحدهم: فلان المختلط روى عنه فلان وفلان قبل اختلاطه، وروى عنه فلان وفلان بعد اختلاطه وهذه الطريقة هي أكثر ما يعرف به حال رواية التلاميذ عن مشايخهم المختلطين[2]، ولقد أُلِّفت في ذلك كتب ورسائل متخصصة سوى كتب الرجال، وقد فصلت في ذلك عند حديثي عن عناية المحدثين بالاختلاط ومؤلفاتهم فيه في بداية بحثي هذا.

2_ وأيضاً يُعرف ذلك بالنظر في تاريخ اختلاط الشيخ، وتاريخ اختلاط التلميذ، فإذا كان التلميذ قد مات قبل اختلاط شيخه، فهذا يدل على أن أخذه عن شيخه كان في زمن استقامته، ولكن قد يقع اختلاف بين العلماء في تحديد سنة اختلاط الشيخ، فمثلا سعيد ابن أبي عروبه اختلفوا في ابتداء اختلاطه، فقال ابن حبان اختلط سنة خمس وأربعين ومائة وبقي خمس سنين في اختلاطه، وقال يحيى بن معين: سنة اثنتين وأربعين ومائة[3]، وهناك أقوال أخرى في تحديد زمن اختلاطه، فإذا وجدنا في تلامذته من مات قبل سنة اثنتين وأربعين ومائة فروايته عنه مستقيمة، والسبب في أننا نبني على الأقل ولا نبني على الأكثر:

أ _ أنّ هذا هو الأحوط للرواية؛ لأنّ الأصل صحة الرواية السلامة من العلّة، فإذا عملنا بقول من قال بالاختلاط بسنة متقدمة بالنسبة إلى الآخرين فقد عملنا بالرواية مع الشك.

ب_ أنّ المثبت مقدّم على النافي؛ فمن أثبت الاختلاط سنة اثنتين وأربعين ومائة مثلاً مقدم على من ادّعى السلامة حتى سنة خمس وأربعين ومائة، وهكذا.

---

[1] د. همام سعيد، العلل في الحديث، ص: 98، سبق ذكر المرجع

[2] السليماني، إتحاف النبيل، ج 2،ص 252، سبق ذكر المرجع .

[3] انظر ألفية الحديث بشرح السخاوي، ص: 467، سبق ذكر المرجع

ج_ أنّ المختلطين في الغالب يبدأ اختلاطهم خفيفاً، ثم يفحش بعد ذلك، فيحتمل أنّ من نفى الاختلاط سنة اثنتين وأربعين ومائة، إنما نفاه أو لم يعرفه لعدم ظهوره وفحشه بخلاف من أثبته، وكذلك إن اختلط في سنة وفاة التلميذ فإننا نبني على الأكثر؛ لأن هذا هو اللائق بالاحتياط بالرواية.[1]

3_ إذا روى من لا يحفظ من روايته فروايته جائزة، إذا كان صادقاً ضابطاً للكتاب، وعلة اختلاطه لا تضره هنا، وهذا معروف في شرط الحديث الصحيح، وهو أن يكون راويه ضابطاً لما في صدره أو لما في كتابه، وقد تعرض ابن رجب لهذا أثناء كلامه عن الرواية عن الضرير والأمي إذا لم يحفظا[2].

وقد نقل السخاويّ قول الأثرم عن الإمام أحمد قال: "من سمع منه _ يعني من عبد الرزاق الصنعاني _ بعدما عمي فليس بشيء، وما كان في كتبه فهو صحيح، وما ليس في كتبه فإنه يُلقن فيتلقن"[3].

4_ أن يحدّث تلميذ المختلط باختلاط شيخه وأنّه أخذ منه قبل أو بعد الاختلاط[4]، ومثال ذلك ما قاله عبد بن سليمان عن نفسه: أنه سمع من سعيد بن أبي عروبة في الاختلاط إلا أنّه يريد بذلك بيان اختلاطه وأنّه لم يحدث بما سمعه منه في الاختلاط[5].

5_ أن يختلط الراوي فيمنعه أهله من التحديث أو يمنعوا الناس من الدخول عليه. أو الأخذ عنه بعد اختلاطه، ولعل خير مثال على ذلك ما ذكره البرذعي في مسائله لأبي زرعة الرازي، قال: (قلت لأبي زرعة قرة بن حبيب تغير؟ فقال: نعم. كنا أنكرناه بآخره، إلا أنّه كان لا يحدث إلا من كتابه، ولا يحدث حتى يحضر ابنه، ثم ابتسم، فقلت: لم ابتسمت؟ قال: أتيته ذات يوم وأبو حاتم، فقرعنا عليه الباب، واستأذنا عليه، لذنا من الباب ليفتح لنا فإذا ابنته قد لحقت، وقالت: يا أبت، إن هؤلاء أصحاب الحديث، ولا آمن أن يغلطوك، أو أن يدخلوا عليك ما ليس من حديثك، فلا تخرج عليهم حتى يجيء أخي _تعني علي بن قرة_ فقال أنا أحفظ فلا أمكنهم ذاك، فقالت: لست أدعك تخرج إليهم، فإني لا آمنهم عليك، فما زال قرة يجتهد، ويحتج عليها في الخروج، وهي تمنعه، وتحتج عليه في ترك الخروج إلى أن يجيء علي بن قرة، حتى غلبت عليه ولم تدعه.

قال أبو زرعة: "فانصرفنا وقعدنا حتى وافى ابنه علي".

قال أبو زرعة: "فجعلت أعجب من صرامتها ، وصيانتها أباها"[6].

6_ أن يكون حديث المختلط من رواية الكبار من أصحاب الراوي المختلط؛ أي الذين علم أنهم سمعوا منه في وقت مبكر، وإن لم ينصّ على تاريخ سماعهم، ومثاله ما أورده الخطيب في كتابه

---

[1] السليماني، إتحاف النبيل، ج 2، ص 252، سبق ذكر المرجع

[2] د. همام سعيد، العلل في الحديث، ص: 102، سبق ذكر المرجع

[3] السخاوي، الفتح المغيث، ج: 4، ص: 382، سبق ذكر المرجع

[4] السليماني، إتحاف النبيل، ج: 2،ص: 253، سبق ذكر المرجع

[5] انظر ألفية الحديث بشرح السخاوي، ص: 468سبق ذكر المرجع

[6] أوردها د.همام سعيد في علله نقلاً عن الضعفاء والمتروكين لأبي زرعة الرازي، انظر، د.همام سعيد،العلل في الحديث، ص: 98_ 99سبق ذكر المرجع

"الكفاية": "وكان عطاء بن السائب قد اختلط في آخر عمره فاحتج أهل العلم برواية الأكابر عنه، مثل سفيان الثوري وشعبة؛ لأنّ سماعهم كان في الصحة وتركوا الاحتجاج برواية من سمع منه أخيراً"[1].

وقد أورد السخاوي أسماء بعض الرواة الذين سُمع منهم قبل الاختلاط فقط، كأيوب وحماد بن زيد وزائدة وزهير وابن عيينة..."[2]

7_ إذا وافقت رواية التلميذ عن شيخه المختلط رواية من روى عنه قبل الاختلاط، دلّ على أنّ التلميذ أخذ ذلك عنه قبل اختلاطه، أو أنّ ذلك ممّا ضبطه الشيخ، وإن كان حدّث به بعد اختلاطه.[3]

8_ أن يكون المحدّث مختلطاً أو متغيراً في روايته إلاّ عن بعض شيوخه، فإن روايته ثابتة عنه لطول ملازمته له، ويقول السخاوي في آخر كلامه عن معرفة من اختلط من الثقات: "وقد يتغير الحافظ لكبره، ويكون مقبولاً في بعض شيوخه، لكثرة ملازمته له، وطول صحبته إياه، بحيث يصير حديثه على ذكره وحفظه بعد الاختلاط والتغير كما كان قبله، كحماد بن سلمة أحد أئمة المسلمين في ثابت البناني"[4]، والذي جرى عليه عرف أهل الحديث، أنه كلما طالت الملازمة بين اثنين كان أحدهما أعرف وأحفظ بكلام الآخر من غيره، يقول الصنعاني: "إن ضعف الحفظ منجبر بطول الملازمة"[5].

9_ أن ينتقي التلميذ من حديث شيخه بعد اختلاطه، قال المزي في تهذيبه في ترجمته لسعيد ابن أبى عروبة: "قال أبو داود: سمعت صالحاً الخندقي، قال: سمعت وكيعاً قال: كنا ندخل على سعيد بن أبي عروبة، فنسمع، فما كان من صحيح حديثه أخذناه، وما لم يكن صحيحاً طرحناه"[6].

10_ أن يروي جماعة من تلامذة الراوي بعد اختلاطه، رواية على نسق واحد؛ لأنّ الرواة إذا اتفقوا في رواية لهم عن شيخ بعينه دلّ ذلك على أنّ الشيخ حافظ لتلك الرواية، ولو كان مختلطاً مضطرباً لحدّث كلاً منهم بوجه خلاف الوجه الذي حدّث به الآخر[7].

11_ أحياناً يعرف المختلط عن طريق فحص النقاد له وإخضاعه لاختبار دقيق فتقلب عليه الأسانيد والمتون، ويتم تلقينه ما ليس من روايته، فإن لم ينتبه الشيخ لما يراد به فإنه يتأكد اختلاطه ويحذر الناس من الرواية عنه[8].

---

[1] الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص: 168، سبق ذكر المرجع

[2] انظر ألفية الحديث بشرح السخاوي، ص: 468 سبق ذكر المرجع

[3] السليماني، إتحاف النبيل، ج: 2، ص: 255، سبق ذكر المرجع

[4] السخاوي، فتح المغيث، ج:4،ص: 393، سبق ذكر المرجع

[5] الصنعاني، توضيح الأفكار، ج1،ص: 107، سبق ذكر المرجع

[6] المزي، تهذيب الكمال، ج: 11،ص: 10 سبق ذكر المرجع

[7] السليماني، إتحاف النبيل، ج: 2،ص: 253سبق ذكر المرجع

[8] د. همام سعيد، العلل في الحديث، ص: 99، سبق ذكر المرجع، والمثال الذي ذكره البرذعي، والذي ذكرته في النقطة الخامسة يبين هذا .

المبحث الثامن: حكم الاختلاط

وضع المحدثون قواعد عدة لقبولهم رواية المختلط سأوردها، وأصدّر حديثي عن هذا الموضوع بكلام بعض أئمة الحديث:

فيقول العجليّ: "فإذا أصيب الثقة بالاختلاط لأيّ سبب من الأسباب فحينذاك يقبل المحدثون من حديثه رواية من روى عنه قبل الاختلاط، ولا يقبلون من روى عنه بعد الاختلاط أو أشكل أمره، فلم يعرف هل روى عنه قبل الاختلاط أو بعده"[1]

- ويقول الحافظ العراقي في ألفيته:

وفي الثقاتِ مَن أخيراً اختلط فما رَوَى فيه أو ابهم سَقَط[2]

ويقول ابن الصلاح: "والحكم فيه أنه يُقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط ولا يُقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط أو أشكل أمره فلم يدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أم بعده"[3]

وقال السخاويّ: "فما روى المتصف بذلك –أي بالاختلاط– في حال اختلاطه، أو أبهم لأمر فيه و أشكل بحيث لم يعلم أن روايته صدرت في حال اتصافه به أو قبله سقط حديثه في الصورتين بخلاف ما رواه قبل الاختلاط لثقته، ثم قال: هكذا أطلقوه"[4].

وقال الأمير الصنعاني: "قد رأى المحدثون أنّ من أصابه شيء من ذلك يعني من أسباب الاختلاط ثم روى عنه راو ما فإن روى عنه بعدما اختلط أو شككنا في أن روايته عنه كانت بعد الاختلاط أو قبله فتلك الرواية على حد هذين الاحتمالين هدر غير معتبرة، وإن أيقنّا أنه روى عنه في حال ثقته قبل الاختلاط فهي رواية صحيحة معتبرة"[5]

وقال ابن الكيال ملخصا كلام الأئمة: "وبما سُقنا من نصوص الأئمة تبين أنهم متفقون أنّ حديث من أخذ عن المختلط بعد الاختلاط أو شك في حديثه مردود لا يقبل"[6]

قلت:

لكنّ هذا الإطلاق الذي جرى عليه ليس بصواب وطريقة الشيخين البخاري ومسلم وغيرهما قبول حديث الثقة وإن صحّ وصفه بالاختلاط، مالم يثبت تحديثه بمنكر بعد اختلاطه فيتميز.[7]

---

[1] العجلي، معرفة الثقات، ج1، ص110، سبق ذكر المرجع .

[2] الحافظ العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم (ت806هـ)، ألفية الحديث، تحقيق: أحمد محمد شاكر، عالم الكتب بيروت، 1988م –1408 هـ، ص465، البيت رقم: 985 .

[3] ابن الصلاح، علوم الحديث، ص392، سبق ذكر المرجع .

[4] السخاوي، فتح المغيث، ج3،ص277، سبق ذكر المرجع .

[5] الأمير الصنعاني، (ت1182هـ) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، علق عليه ووضع حواشيه: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997 م، ج3، ص503

[6] ابن الكيال، الكواكب النيرات، ص10، سبق ذكر المرجع .

[7] ابن الملقن، المقنع في علوم الحديث، ج2، ص663، سبق ذكر المرجع

فقبل ذكر حكم رواية المختلطين لا بدّ لنا أن نتعرّف على بعض الأمور التي تتعلّق بهم أو بمروياتهم وهي:

- من الرواة من اختلط حقيقة، لكنّهم لم يحدّثوا في حال اختلاطهم فأمرهم واضح، واختلاطهم هذا لا يضر مروياتهم.

- وكذلك الرواة الذين اختلطوا ولكن لم يحدثوا إلا من كتبهم، أمّا الذين اختلطوا وحدثوا من حفظهم فلمروياتهم الصور الآتية:[1]

1-أن يكون الرواة سمعوا من هذا المختلط قبل الاختلاط ولم يسمعوا منه شيء حال اختلاطه.

2-ومنهم من سمع منه قبل الاختلاط وبعد الاختلاط.

3- ومنهم من سمع منه بعد الاختلاط فقط.

4- ومنهم من لازم هذا المختلط وميز أحاديثه.

5- ومنهم من اشتبه أمرهم فلا يدري هل رووا عنه هذا المختلط قبل الاختلاط أو بعده.

6- ومنهم من اشتبه أمرهم ولكن أخرج لهم الشيخان أو أحدهما عن هذا المختلط وكذا مرويات المختلط الذي لا يعرف وقت اختلاطه ولا الرواة عنه.[2]

وقد ذكر ابن حبان رحمه الله حكم المختلط من حيث القبول والردّ لروايته وفصّل في ذلك، وأذكر كلامه هنا؛ لما فيه من سعة في البحث وواقعيّة حول هذا الموضوع؛ ولأنه يسدّ الباب أمام الكثير في الطعن في صحيحي البخاري و مسلم, حيث قال: "وأمّا المختلطون في أواخر أعمارهم، مثل: الجريري وسعيد ابن أبي عروبة وأشباههما, فإنّا نروى عنهم في كتابنا، ونحتجّ بما رووا إلا أنّا لا نعتمد من حديثهم إلا على ما روى عنهم الثقات من القدماء الذين نعلم أنهم سمعوا منهم قبل اختلاطهم أو ما وافقوا الثقات في الروايات التي لا نشكّ في صحّتها وثبوتها من جهةٍ أخرى؛ لأنّ حُكمهم وإن اختلطوا في أواخر أعمارهم وحمل عنهم في اختلاطهم بعد تقدم عدالتهم حكم الثقة إذا اخطأ، إذ الواجب ترك أخطائه إذا عُلم والاحتجاج بما يعلم أنه لم يخطئ فيه، وكذلك حكم هؤلاء الاحتجاج بهم بما وافقوا الثقات، وما انفردوا ممّا روى عنهم القدماء من الثقات الذين سماعهم منهم قبل الاختلاط سواء"[3] انتهى.

فيجب علينا التنبه إلى هذه الأمور التي أشار إليها ابن حبان فهو لا يردّ حديث من سمع منهم بعد الاختلاط بل يحتجّ به إذا وافقوا الثقات.

---

[1] همام سعيد، العلل في الحديث، ص101، سبق ذكر المرجع .

[2] ابن العيثم، دراسة الأسانيد، ص117، سبق ذكر المرجع .

[3] ابن بلبان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان،ج1، ص121 سبق ذكر المرجع.

ويؤيّد هذا ما نقل عن وكيع أنّه قال: كنا ندخل على سعيد بن أبي عروبة فنسمع، فما كان من صحيح حديثه أخذناه وما لم يكن صحيحا طرحناه.[1]

ونقل الخطيب بسنده عن ابن معين أنه قال: قلت لوكيع: تحدثت عن سعيد بن أبي عروبة و إنما سمعت منه في الاختلاط، قال: رأيتني حدثت عنه إلا بحديث مستوٍ[2]، يقصد من هذا انه لم يرو عنه إلا أحاديثَ صحيحة مستوية وافق فيها الثقات.

أقول: بعد عرض أقوال العلماء في قبول حديث المختلط ورده، نجد أن الهدف من بحثهم عن المختلط وروايته هو الحكم عليها ، فننظر إن كان حدّث بها قبل اختلاطه فتقبل، أمّا إذا حدّث بها بعد الاختلاط على مرويات الثقات؛ فإن وافقهم بها قبلناها لكونها من قديم حفظه، أو غير ذلك، وإن خالفهم كان هذا دليلا على اختلاطه، فلو كان الراوي مختلطاً وروى أحاديث بعد الاختلاط فإننا لا نردّها لأنها بعد الاختلاط، بل لأنها لم توافق مرويات الثقات، كذلك إن حدث الراوي المختلط قبل اختلاطه بحديث الثقات، فإننا نقبله لأنه كان من الثقات وقت التحديث بها.

وهذا ما سار عليه المحدثون رحمهم الله أمثال البخاري ومسلم في صحيحيهما.[3]

ولعل الجهل بهذا الأمر جعل بعض علماء الحديث المتأخرين يردّون بعض الأحاديث الصحيحة لاتهام أحد رواتها بالاختلاط، وحتى الأحاديث التي في البخاري ومسلم الذين تلقتهما الأمة بالقبول، الأمر الذي جعل بعض العلماء الذين يغارون على سنة المصطفى –صلى الله عليه وسلم– يبحثون عن مسوغات لإخراج البخاري ومسلم لبعض الرواة المختلطين، فنجدهم يعكفون على البحث في الأمور التي تساعد في الحكم على الراوي ومن ثم على مروياته والتي ربما تندر، ويعزّ وجودها عليهم ؛ لأن الحكم على رواية المختلط تتطلب معرفة مكان وزمان التحديث ومن أخذ عن المختلط ومن روى عنه، وهل كانت روايته بعد الاختلاط أم قبله، وهذه كلها قد يغني عنها موافقة الرواية لمرويات الثقات أو مخالفتها لهم في الحكم على رواية المختلط.

ويؤيد ماقلت ما ذهب إليه ابن حبان حيث قال: "و أما المختلطون في أواخر أعمارهم ... فإنا نروي عنهم في كتابنا، ونحتجّ بما رووا، إلا أنا لا نعتمد من حديثهم إلا على ما روى عنهم الثقات من القدماء الذين نعلم أنهم سمعوا منهم قبل اختلاطهم أو ما وافقوا الثقات في الروايات التي لا نشك في صحتها وثبوتها من جهة أخرى، لأنّ حكمهم –وإن اختلطوا في أواخر أعمارهم وحمل عنهم في اختلاطهم بعد

---

[1] المزي، أبو الحجاج بن عبد الرحمن (ت742هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مراجعة الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة بيروت، 1980م – 1400هـ، ج11، ص5 .

[2] انظر الخطيب البغدادي، الكفاية في علوم الرواية، ص179-183، سبق ذكر المرجع .

[3] انظر هامش المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، ج2،ص663، سبق ذكر المرجع .

تقدم عدالتهم –حكم الثقة إذا اخطأ، إذ الواجب ترك خطئه إذا علم، والاحتجاج بما يعلم أنه لم يخطئ فيه".[1]

وقد قبل بعض الأئمة حديث بعض المختلطين إذا رووه عن بعض شيوخهم الذين أكثروا من صحبتهم لأنهم كانوا يحضرون حديثهم حتى بعد تغيرهم واختلاطهم[2]، قال السخاوي: "وقد يتغير الحافظ لكبره ويكون مقبولا في بعض شيوخه لكثرة ملازمته له وطول صحبته إياه بحيث يصير حديثه على ذكره وحفظه بعد الاختلاط والتغير، كما كان قبله، ومنهم: عماد بن سلمة أحد أئمة المسلمين في حديث ثابت البناني، ولذا أخرج له مسلم[3]، وقال: "على أنّ البيهقي قال: أن مسلما اجتهد و أخرج من حديثه عن ثابت بخصوصه فسمع عنه قبل التغير، والله أعلم".[4]

ثم إنّ الراوي إذا اعتمد في روايته على كتابه بعد اختلاطه قبلت روايته، يقول الشيخ زكريا الأنصاري في حاشية: "التبصرة والتذكرة" للعراقي: فما روى المختلط في اختلاطه أو أثبته فلم يدر أحدث بالحديث قبل اختلاطه أو بعده سقط ما رواه ممّا اعتمد فيه على حفظه بخلاف ما اعتمد فيه على كتابه[5].

الفصل الثاني

موقف النقاد من حديث المختلط

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: حديث المختلط في غير الصحيحين

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: درجة حديث المختلط إذا اعتضد بغيره.

يعتبر حديث المختلط من الضعيف المعتضد، وقد صرّح الحافظ ابن حجر رحمه الله بتقوية الحديث المختلط إذا اعتضد بغيره وأنه يبلغ بذلك مرتبة الحسن لغيره، فقال: "ومتى توبع السيئ الحفظ بمعتبر كأنّ يكون فوقه أو مثله لا دونه، وكذا المختلط الذي لم يتميز...صار حديثهم حسناً لا لذاته، بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من المتابِع والمتابَع، لأنّ مع كل واحد منهم احتمال كون روايته صوابًا أو غير صواب

---

[1] ابن بلبان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ج1، ص121، سبق ذكر المرجع .

[2] د. المرتضي الزين أحمد، مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة، مكتبة الرشد، الرياض ط1، 1994م- 1495 هـ، ص389 .

[3] السخاوي، فتح المغيث، ج3، ص386، سبق ذكر المرجع .

[4] المرجع السابق، ج3، ص386 .

[5] العراقي، التبصرة والتذكرة، ج 2، ص 264، سبق ذكر المرجع

على حد سواء، فإذا جاءت من المعتبرين رواية موافقة لأحدهم رجح أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين، ودل ذلك على أنّ الحديث محفوظ، فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول، والله أعلم".[1]

ويعد حديث المختلط من الحديث المعتضد؛ لأنّه لا يعتبر كذبا ولا اتهامًا بالكذب، بل هو خطأ من دون قصد[2]، فراويه ثقة عدل لكن طرأ عليه حالة أفسدت إدراكه وأساءت حفظه، وعلى هذا تكون أحاديثه على احتمال وشك فيها فإذا تابعه مثله أو أعلى منه كان ذلك دليلا على حفظه و ضبطه لتلك الرواية فيقبل حديثه بذلك.[3]

المطلب الثاني: مثال على تقوية حديث المختلط

إن حديث المختلط يتقوى إذا اعتضد بغيره كما بيّنت في المبحث السابق، وأوضح ذلك عن طريق المثال الآتي[4]:

عن زياد بن علاقة قال: "صلّى بنا المغيرة بن شعبة، فنهض في الركعتين، قلنا: سبحان الله، ومضى، فلما أتمّ صلاته وسلّم سجد سجدتي سهو، فلمّا انصرف قال: رأيت رسول الله –صلى الله عليه وسلم– يصنع كما صنعت".

تخريج الحديث:

للحديث ثلاث طرق عن المغيرة:

(1) الأول: رواه أبو داود[5]، والترمذي[6]، والإمام أحمد[7]، والطيالسي[8]، والدارمي[9]، والطحاوي[1]، من طريقين: يزيد بن هارون وأبي داود الطيالسي عن المسعودي عن زياد بن علاقة قال: صلى بنا

---

[1] ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر، ص76-77، سبق ذكر المرجع .

[2] وقد عدهم ابن حبان ضمن الرواة الذين وقع في حديثهم الكذب دون علم أو قصد فقال: " ومنهم جماعة ثقات، اختلطوا في أواخر أعمارهم حتى لم يكونوا يعقلوا ما يحدثون فأجابوا في ما سئلوا، وحدثوا كيف شاءوا، فاختلط حديثهم الصحيح بالسقيم فلم يتميز، فاستحقوا الترك وممن عرف بالاختلاط بالرواة " انظر: د. عمر فلاته، الوضع في الحديث، ج3، ص71، سبق ذكر المرجع .

[3] د. المرتضي الزين احمد، مناهج المحدثين، ص391، سبق ذكر المرجع .

[4] هذا المثال أورده الدكتور المرتضي الزين أحمد في كتابه مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة، والحديث في أحد أسانيده راوٍ مختلط وهو المسعودي، وكما بينت سابقاً فإن حديث المختلط يتقوى إذا اعتضد بغيره، وهذا الحديث قد ارتقى إلى درجة الحسن لغيره، انظر مناهج المحدثين، ص: 392 _ 396.

[5] أبو داود، سليمان بن الأشعث (ت275هـ) سنن أبي داود، إعداد وتعليق: عزت عبيد دعاس، دار الحديث حمص، ط1، 1388هـ، ج1، ص: 629، كتاب الصلاة، باب من نسي أن يتشهد وهو جالس،م: 1036.

[6] أبو عيس محمد بن عيسى،(ت279هـ)، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، مطبعة إبراهيم البابي الحلبي، مصر،ط2، 1398ه،ج2، ص: 198، كتاب الصلاة، باب ما جاء الإمام ينهض في الركعتين ناسياً، ح: 364 .

[7] الإمام أحمد، أحمد بن حنبل، (ت241هـ) المسند، دار الفكر، بيروت، بلا سنة نشر، ج:4، ص: 247وص: 253

[8] مسند الطيالسي، ص: 95.ح: (695) .

[9] الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن (ت255هـ)، المسند، تحقيق: عبدا لله هاشم، حديث أكادمي، فيصل أباد، 1404هـ، ج:1،ص:291، كتاب الصلاة، باب إذا كان في الصلاة نقصان، ح:1509

المغيرة بن شعبة فنهض في الركعتين ... الحديث. وهو من لفظ أبي داود. قال الترمذي: (حديث حسن صحيح).

وإسناده ضعيف، لأنه من رواية (المسعوديّ) وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة ابن مسعود قال فيه الحافظ ابن حجر: (صدوق اختلط قبل موته، وضابطه أنّ من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط[2]). وهذا الحديث رواه عنه (يزيد بن هارون) ، (وأبو داود الطيالسي) وكلاهما[3] ممّن سمع من المسعوديّ بعد الاختلاط، والإمام الترمذيّ إنما حكم عليه بأنّه: (حسن صحيح) لما له من متابعات وشواهد. والله أعلم.

(2) الثاني: رواه أبو داود[4]، وابن ماجه[5]، والإمام أحمد[6]، والدار قطني[7]، البيهقي[8]، من طريق جابر الجعفيّ حد ثنا المغيرة بن شبيل الأحمسي ابن أبي حازم عن المغيرة بن شعبة قال: (قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم– إذا قام الإمام في الركعتين فإن ذكر قبل أن يستوي قائماً فليجلس، فإن استوى فلا يجلس، ويسجد سجدتي السهو). واللفظ لأبي داود، وفي رواية الإمام أحمد: (فلما فرغ من صلاته سجد سجدتين).

قال أبو داود: (وليس في كتابي عن جابر الجعفي إلا هذا الحديث).

وقال الترمذي: (رواه سفيان عن جابر عن المغيرة بن شبيل عن قيس بن أبي حازم عن المغيرة بن شعبة، وجابر الجعفيّ قد ضعفه بعض أهل العلم، تركه يحيى ابن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهما)[9].

وقال ابن حجر: (مداره على جابر الجعفي وهو ضعيف جداً)[10] لكن جابرًا لم يتفرّد به عن المغيرة بن شبيل؛ لأن له طريقين آخرين عنه:

---

[1] الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد، (ت321هـ)، شرح معاني الآثار، تحقيق وتعليق: محمد زهري النجار،دار الكتب العلمية،بيروت، ط1، 1399ه، ج.1ص: 439

[2] ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، (ت852هـ)، تقريب التهذيب،، دار الكتب الإسلامية، باكستان، ط1، 1973م. ص:205

[3] ابن الكيال، الكواكب النيرات، ص: 288، سبق ذكر المرجع

[4] أبو داود، السنن، ج1، ص: 629، كتاب الصلاة، باب من نسي أن يتشهد وهو جالس، ح: 1036، سبق ذكر المرجع

[5] ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني،(ت275هـ) سنن ابن ماجه، حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه، محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، 1372ه، ج1، ص: 381، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء فيمن قام من اثنين ساهياً،،ح: 1028

[6] الإمام أحمد، المسند، ج4، ص: 253وص: 254

[7] الدار قطني، الإمام علي بن عمر، (ت385هـ)، السنن، عني بتصحيحه، عبد هاشم المدني،، شركة الطباعة الفنية المتحدة، مصر، 1386هـ،ج1، ص: 378

[8] البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين،(ت458هـ) السنن الكبرى، دار الفكر، بيروت، بلا سنة نشر، ج2، ص: 343.

[9] الترمذي، السنن، ج2، ص201، سبق ذكر المرجع،

[10] ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل شهاب الدين احمد بن علي، (ت 852هـ)،التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير،تحقيق:عبد الله هاشم المدني،دار المعرفه،بيروت،1964م،ج2،ص4 .

(1) أحدهما: رواه الطحاوي[1] من طريق إبراهيم بن طهمان عن المغيرة ابن شبيل به.

(2) الثاني: رواه الطحاوي[2] أيضاً من طريق قيس بن الربيع عن المغيرة ابن شبيل به.

ورواه الدارقطني[3] من طريق قيس بن الربيع عن جابر عن المغيرة بن شبيل به، فذكر واسطةً بين (قيس) و(المغيرة) وهو الصواب، لأنّ قيساً لم أر في شيوخه المغيرة بن شبيل[4]، ولم أره فيمن روى (عن المغيرة)[5]، ورأيته مذكوراً فيمن يروي عن جابر _وهو ابن زيد الجعفي _ فالظاهر _والله أعلم _ أن روايته عن المغيرة بن شبيل كانت بواسطة جابر الجعفي كما رواه الدارقطني[6].

(3) الثالث: رواه الترمذيّ[7] والإمام أحمد[8]، وعبد الرزاق[9]، وابن أبي شيبة[10]، والبيهقي[11]، من طريق ابن أبي ليلى عن الشعبي قال: صلّى بنا المغيرة بن شعبة فنهض في الركعتين، فسبح به القوم وسبح بهم، فلّما صلى بقية صلاته سلّم ثم سجد سجدتي السهو وهو جالس ...الحديث)

قال أبو عيسى: (حديث المغيرة بن شعبة قد رُوي من غير وجه عن المغيرة ابن شعبة، وقد تكلم بعض أهل العلم في ابن أبي ليلى من قبل حفظه، قال أحمد: (لايحتج بحديث ابن أبي ليلى) وقال محمد بن إسماعيل: ابن أبي ليلى هو صدوق, ولا أروي عنه لأنه لا يدري صحيح حديثه من سقيمه، وكل من كان مثل هذا فلا أروي عنه شيئاً).

و(ابن أبي ليلى) هو القاضي محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال عنه الحافظ ابن حجر: (صدوق ، سيئ الحفظ جداً)[12]. ابن أبي ليلى لا يبلغ حديثه مرتبة الحسن بانفراده، لأنه ضعيف لسوء حفظه كما هو قول جمهور المحدثين[13]، وقد ضعّف الأئمة بعض الأحاديث من أجله، كالإمام أبي حاتم الرازي[14]، والنوويّ[1]، وابن القطان[2]، والزيلعيّ[3]، والحافظ ابن حجر[4].

---

[1] الطحاوي، شرح معاني الآثار ج1، ص440، سبق ذكر المرجع

[2] المرجع السابق، ج1 ص440

[3] الدار قطني، السنن، ج1، ص378، سبق ذكر المرجع

[4] المزي، تهذيب الكمال، ج2، ص1133، سبق ذكر المرجع

[5] المصدر السابق في ترجمة (المغيرة) ج3، ص1361 .

[6] أنظر: د . المرتضى الزين، مناهج المحدثين، ص 394، سبق ذكر المرجع

[7] الترمذي،السنن،ج2،ص198،(كتاب الصلاة) (باب ما جاء في الإمام ينهض في الركعتين ناسيا) سبق ذكر المرجع

[8] الإمام احمد،المسند ج4، ص248، سبق ذكر المرجع

[9] الصنعاني، أبو بكر، عبد الرزاق بن همام (ت 211 هـ) المصنف، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي،المكتب الإسلامي، بيروت،ط1390،1 هـ، ج2، ص301 (ح: 3452)

[10] ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد بن محمد (ت235هـ) المصنف في الأحاديث والآثار، الدار السلفية، الهند، بلا سنة طباعة، ج2، ص: 34.

[11] البيهقي، السنن الكبرى، ج2، ص: 344، سبق ذكر المرجع .

[12] ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص: 308، سبق ذكر المرجع .

[13] ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي (ت852هـ)، تهذيب التهذيب، مطبعة دار المعارف، الهند، ط1، 1326هـ، ج9، ص: 301وص: 303 .

[14] الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم (ت327هـ)، علل الحديث، دار المعرفة، بيروت، 1985م، ج1، ص: 93.

ولم ينفرد ابن أبي ليلى برواية هذا الحديث عن الشعبي لأنّ الشعبي رواه من طريقه علي بن مالك الرواسي، قال: (سمعت عامراً يُحدث أن المغيرة بن شعبة سها في السجدتين الأوليين ... الحديث بنحوه)[5]

الحكم على الحديث:

إسناد حديث المغيرة بن شعبة من طريق المسعوديّ حسن لغيره بالمتابعات المذكورة سوى التي في إسنادها جابر الجعفيّ لأنّه شديد الضعف، والله أعلم.[6]

المبحث الثاني: موقف العلماء من حديث من اختلط وله رواية في الصحيحين

أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنّه يشترط فيمن يُحتجّ بروايته شرطان أساسيان هما:

1_ العدالة: ويعنون بها: أن يكون الراوي مسلماً بالغاً عاقلاً سليماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة .[7]

2_ الضبط: ويعنون به أن يكون الراوي غير سيئ الحفظ ولا فاحش الغلط ولا مخالفاً للثقات ولا كثير الأوهام ولا مغفلاً .

والاختلاط فساد في إدراك المحدث ويعتبر قادحاً في ضبطه وبالتالي في مروياته إذا حدّث بها بعد اختلاطه، إذا لم تتميز، وقد أخرج الشيخان البخاري ومسلم _رحمهما الله_ أحاديث لبعض المختلطين، فما موقف العلماء من مرويات هؤلاء في الصحيحين؟

لقد سار العلماء في توجيه هذا الأمر على طريقين:

المذهب الأوّل: ما ذهب إليه ابن الصلاح حيث قال: "واعلم أنّ من كان من هذا القبيل محتجاً به في الصحيحين أو أحدهما فإنا نعرف على الجملة أن ذلك مما تميّز وكان مأخوذاً عنه قبل الاختلاط"[8].

وقال النووي: "ومن كان من هذا القبيل محتجاً به في الصحيح فهو مما عرف روايته قبل الاختلاط"[9].

---

[1] الزيلعي، أبو محمد عبد الله بن يوسف (ت762هـ)، نصب الراية لتخريج احاديث الهداية، دار المأمون، القاهرة، ط1، 1375ه، ج4، ص:84 .

[2] المرجع السابق، ج4، ص: 117 .

[3] المرجع السابق، ج1، ص: 318 .

[4] البن حجر العسقلاني، فتح الباري، ج:6،ص: 307.سبق ذكر المرجع .

[5] د. مرتضى الزين، أحمد، مناهج المحدثين، ص: 396، سبق ذكر المرجع .

[6] المرجع السابق، ص396،

[7] د. محمود الطحان، أصول التخريج ودراسة الأسانيد، مكتبة المعارف، الرياض، ط2، 1991م_ 1412هـ،ص: 140

[8] مقدمة ابن الصلاح، ص: 356، سبق ذكر المرجع

[9] تقريب النووي مع التدريب، ج2، ص: 280.

ويقول التهانوي: "...فإذا جاءت رواية المختلط بطريق من إخراج الشيخين حديثه من طريقه كان حجة ، ودلّ على سماع هذا الراوي من قبل الاختلاط"[1].

وبعد إيراده لقول ابن الصلاح قال الحافظ العراقي: "فرأيت ما عرف في تلك التراجم ممن سمع منهم قبل الاختلاط أو بعده، وأذكر من روايته عن المذكورين في الصحيح حتى لا يعرف أن ذلك مأخوذ عنهم قبل الاختلاط كما ذكره المصنف، وذلك من تحسين الظن بهما لتلقّي الأمّة لهما في القبول"[2].

والمذهب الثاني: ما قاله ابن الكيال وهو الذي أميل إليه وهو أن البخاري ومسلم لم يوردا أحاديث لمختلطين قبل اختلاطهم فقط، بل أخرجا بطريق من سمع منهم بعد الاختلاط.

يقول ابن الكيال: "والحقيقة أنّ صاحبي الصحيحين أخرجا كثيراً عن المختلطين بوساطة من سمعوا منهم بعد الاختلاط والذي يحكم به في هذا البحث هو أن صاحبي الصحيحين لم يخرجا عن المختلطين بطريق من سمع منهم بعد الاختلاط وإنما ينتقيان من حديثهم ولا يخرجان جميع أحاديثهم"[3].

وعندما ترجم لسعيد بن أبي عروبة قال ابن حجر عن روايته في صحيح البخاري: "... وأخرج عمن سمع منه بعد الاختلاط قليلاً ... فإذا أخرج من حديث هؤلاء انتقى منه ما اتفقوا عليه"[4].

وذهب السخاوي إلى ذلك أيضاً واعتبر ما أخرجاه مما ثبت عندهما أنه من قديم رواية المثبت قبل اختلاطه، حيث قال: "وما يقع في الصحيحين أو في أحدهما من التخريج لمن وصف بالاختلاط من طريق من لم يسمع منه إلا بعده _أي بعد الاختلاط_ فإنّا نعرف على الجملة أن ذلك مما يثبت عند المخرج أنه من قديم حديثه، ولو لم يكن من سمعه قبل الاختلاط على شرطه ولو ضعيفاً يعتبر بحديثه فضلاً عن غيره، لحصول الأمن به من التغير"[5].

وأضيف إلى ما ذكر أنه لا يعني كون الراوي الثقة مختلط، أن نرد جميع أحاديثه، فالاختلاط قادح في الضبط، وضبط الراوي يعرف بموافقته للثقات المتقنين في الرواية، فإن وافقهم فهو ضابط[6]، ويكفي ضبطه لنعلم عدم اختلاطه عند التحديث بها، أو لنعلم تثبته منها ولو رواها بعد اختلاطه.

وبهذا أخلص إلى أنّ رواية المختلطين في البخاري ومسلم مستقيمة من خمسة وجوه:

أولاها: ما كان تحديث الراوي فيه قبل اختلاطه، وهذه لا ضير فيها.

---

[1] التهانوي، ظفر أحمد العثماني، قواعد في علوم الحديث، ط5، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية،تحقيق: عبد الفتاح أبو غده،1984م، ص: 280، سبق ذكر المرجع

[2] الصنعاني، التقييد والإيضاح، ص: 442، سبق ذكر المرجع

[3] ابن الكيال، الكوكب النيرات، ج1،ص: 14، سبق ذكر المرجع

[4] ابن حجر العسقلاني، هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2000م_ 1421هـ، ص: 560

[5] السخاوي، فتح المغيث، ج:3،ص: 277، سبق ذكر المرجع

[6] د. الطحان، أصول التخريج، ص: 142، سبق ذكر المرجع

والثاني: ما انتقاه الشيخان من روايات المختلطين لعلمهم أنها من قديم حفظه المثبت أو بموافقة ما رووه عنه لمرويات الثقات[1].

والثالث: أن كل من أخرج له الشيخان على قسمين:

أحدهما: ما احتجا به في الأصول ، وثانيهما: من خرّجا له متابعة وشاهدا واعتباراً.

فمن احتجا به أو أحدهما ولم يوثق، فهو ثقة حديثه قوي. ومن احتجا به أو أحدهما، وتكلم فيه: فتارة يكون الكلام فيه تعنتاً، والجمهور على توثيقه، فهذا حديثه قوي أيضاً. وتارة يكون الكلام قي تليينه وحفظه له اعتبار _مثل من رمي بالاختلاط من رجالهما_ فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة الحسن، التي قد نسميها: من أدنى درجات الصحيح[2].

يقول الحازمي: "أما إيداع البخاري ومسلم كتابيهما حديث نفر نسبوا إلى نوع من الضعف فظاهر غير أنه لم يبلغ ضعفهم حداً يرد به حديثهم، مع أنه لا نقر أن البخاري كان يرى تخريج حديث من ينسب إلى نوع من أنواع الضعف ولو كان ضعف هؤلاء قد ثبت عنده لما خرج حديثهم"[3].

الرابع: أننا إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعناً، فذلك الطعن مقابل لتعديل ذلك الإمام، وجرح غيرهم يقابله تعديل الإمام، والبخاري ومسلم أئمة في الجرح والتعديل، كما أنهما مجتهدان وليسا مقلدين في هذا الميدان[4].

ولا يعقل أيضاً أن يخرج صاحبا الصحيح عن رجل يُعتقد أنّه هالك أو ضعيف وتكون روايته في الأصول، وإنما يخرجا له في المتابعات والشواهد، يقول النووي: "أن يكون ذلك واقعاً في المتابعات والشواهد، لا في الأصول، وذلك بأن يذكر الحديث أولاً بإسنادٍ نظيف، رجاله ثقات ويجعله أصلاً، ثم يتبعه بإسنادٍ آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء، على وجه التأثير بالمتابعة، أو الزيادة فيه تنبه على فائدة فيما قدمه[5].

الخامس: أن رجال الصحيحين الذين ضُعفوا كان أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم، وعرف أحواهم، واطلع على أحاديثهم _فهو بهم وبأحوالهم أعرف_ ولهم أخبر، ومما يدلنا على أن هذا النقد_سواءً كان للرجال أو للأحاديث_ لم يؤثر في قيمته العلمية لإجماع العلماء على تلقيه بالقبول، واتفاق جمهورهم على أنّه أصحّ كتاب بعد كتاب الله تعالى[6].

---

[1] راجع في قضية موافقة المختلط للثقات كلام ابن حبان _ رحمه الله _ الذي أوردته في مبحث: حكم الاختلاط

[2] الذهبي شمس الدين محمد بن أحمد، الموقظة في علم مصطلح الحديث، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1، 1450ه_ص:80

[3] الحازمي، الحافظ أنو بكر محمد بن موسى (ت504هـ)، شروط الأئمة الخمسة، تعليق: محمد زاهر الكوثري، مكتبة المقدسي، القاهرة، 1357هـ_ ص: 57.

[4] ملا خاطر، د. خليل إبراهيم، مكانة الصحيحين، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ط1، 1982م_ 1402ه، ص: 235.

[5] النووي، شرح صحيح مسلم بن الحجاج،

[6] د. مصطفى السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، دار السلام، القاهرة، ط1، 1998م _ 1418 هـ، ص 400

الخاتمة والتوصيات

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين و بعد:

فإنّ من أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال دراستي السابقة ما يلي:

1-معنى الاختلاط لا يكاد يخرج عن أمرين هما: المزج بين الأشياء، ثم فساد العقل، والأمران يعقبان فساد العقل والإدراك عند المختلط. اللذان يؤثران على حفظه وضبطه، وبالتالي على حديثه.

2-عامة المحدثين لم يفرقوا بين كل من الاختلاط وسوء الحفظ والتغير مع أنّه ينبني على التفريق بينهما أحكام تؤثر في قبول الرواية، حيث أن التغير نوعان، يسير وشديد، والشديد منه هو الاختلاط، أمّا سوء الحفظ فإن كان طارئاً فهو الاختلاط، أما إن كان ملازماً فلا يُسمّى سيء الحفظ مختلط.

3-الاختلاط من المواضيع المهمة التي تندرج تحت علم العلل، الذي ميدانه حديث الثقات، وقد اعتنى به العلماء قديماً وحديثاً ألفوا وصنفوا فيه مصنفات عدّة.

4-للاختلاط أسباب عديدة فهو أما يكون لحزن أو ذهاب بصر أو احتراق كتب أو هزات نفسية وغيرها.

5-لم يكن اختلاط الرواة على درجة واحدة وإنّما كان اختلاطهم متفاوتًا فمنهم من لم يضرّه اختلاطه لوفاته مباشرة بعد اختلاطه، ومنهم من كان اختلاطه مؤثرًا في روايته عامة، ومنهم من زال عنه اختلاطه ومنهم من تقبل روايته في بلد ما وترد في الآخر، وبناء على ذلك تقبل أو ترد روايته، يخطئ الكثيرون فيقولوا: لا يجوز الأخذ برواية هذا الراوي لأنه مختلط، وبغض النظر عن عن واقع روايته لكن قبول رواية المختلط لا تنفك عن معرفة مدة الاختلاط ومن روى عنه المختلط ووقت ومكان الرواية وزمن الاختلاط بالإضافة إلى النظر إلى الرواية من حيث موافقتها ومخالفتها للثقات.

6-رواية المختلط الثقة لا تُردّ مطلقا، إذا وافقت الثقات، لأنّ حكمهم في الأصل حكم الثقة فإذا رموا بالاختلاط ينظر في روايته فإن وافقت الثقات قبلت وإن خالفتها ردّت.

7-يعدّ حديث المختلط إذا لم يتميز أو علم أنّه حدث به في حال اختلاطه من الحديث المعتضد، ويبلغ بذلك مرتبة الحسن لغيره فيرتقي من درجة التوقف إلى درجة القبول.

8-الراوي إذا اختلط لا تطمئنّ النفس إلى قبول حديثه، لذلك وضع النقاد عدة طرق ليعرف بها استقامة حديث التلميذ عن شيخه الموصوف بالاختلاط.

9-مدار البحث في المختلطين هو في الثقات لا في غيرهم؛ لأنّ الضعف عند غيرهم يغنينا عن قبول روايته أصلاً ممّن لم يزده اختلاطه إلا ضعفاً. فلا فائدة من تتبع اختلاطه إن كان لا يحتجّ به أو متروك.

10- للاختلاط أثر واضح في مرويّات المختلطين حيث أن المختلط قد يختلق الحديث ويضعه، ويحدّث بالعجائب من غير قصد وهذه كلها تظهر وتبين ويعرفها النقاد ورجال الحديث بما لديهم من وسائل الدراية.

11- لا يمكن تطبيق ما ذهب إليه ابن الصلاح والنوويّ وغيرهم من أنّ رواية المختلط في الصحيحين تكون مما تتميز أنه حدّث به قبل الاختلاط، لأنّ البخاري ومسلم اخرجوا أحاديث الرواة قبل الاختلاط.

12- نوجّه رواية البخاري ومسلم عن المختلطين في أنّهما انتقيا من حديثهم ما ثبت لديهما أنه من قديم حفظهم، أو ما وافقوا فيه الثقات، وهذا ما ذهب إليه ابن الكيال والسخاوي.

13- من الواجبات الهامة في هذا الميدان من العلم –الاختلاط– إعطاء حكماً شاملا للمختلطين بالتفصيل، فإنّه لا يخفى أنّ أيّ تصنيف يفرد للمختلطين من الرواة ولا يحصر من اخذ هذا الراوي قبل الاختلاط أو بعده، والظروف المتعلقة بالرواية، لا يفي للقارئ أو الباحث في اخذ حكم على الإسناد الذي يوجد فيه هذا الراوي المختلط من حيث القبول والردّ، لذلك ينبغي دراسة هذا الموضوع دراسة متعمّقةً تفصيليّة عن طريق تكوين نظرة نقدية متكاملة في كل راوٍ من الرواة المذكورين في كتب المختلطين ومن أهمها كتاب "الكواكب النيرات" لابن الكيال الذي حاول فيه حصر المختلطين الثقات ومن ثم الحكم بقبول مروياته أو ردّها.

وختاماً فالحمد لله على توفيقه وهدايته وإعانته لي في هذا البحث الذي ارجو أن أكون قد حققت بعض أهدافه، وغاياته، وإلا فحسبه أن يكون مقدّمةً لبحوث ودراسات جديدة يكون فيها مزيد إيضاح وبيان لمباحثه، والحمد لله رب العالمين